أجنحة الفصائل الفلسطينية المسلحة و "لقاء القاهرة"!

كتب حسن عصفور/ في قراءة سريعة لملف أعمال "لقاء القاهرة" الفصائلي نكتشف أنه الأكثر حملا بقضايا مثقلة جدا برؤى التباين فيها هو المظهر الأكبر، لا تقتصر على بعض ما جاء في مراسيم الرئيس محمود عباس وقراراته الأخيرة، ما طالب جوهر الدستور (القانون الأساسي)، الأمر الذي أدى لغياب هوية النظام السياسي وطبيعته، الى جانب ما تركته "مجزرة القضاء" من آثار لا تقل خطورتها على تيه النظام، ومعها المحكمة الدستورية "سرية التشكيل والمهام"، ومعها محكمة الانتخابات التي خرت عن قانونيتها الأصل، وموقف سياسي غموضه أغرب من وضوحه.

ودون الإشارة الى ما هي آليات تسليم السلطة هنا أو هناك في حال خسارة طرفها لمن سيفوز، وتلك مسألة ربما تستحق الكثير من الوقت العقلي لبحثها، كونها مفتاح تشكيل المشهد ما بعد الانتخابات في حال حدوثها، ولم تبرز "مطبات صناعية" لمنعها، او اعاقتها وتأجيلها لزمن آخر، ولن تكون "الذرائع" غائبة لو كان الأمر عدم انتخابات، لمخاوف طرفي الأزمة من نتائجها، التي ستطيح بحكمهما الخاص، أي كان قرار الصندوق الانتخابي...فلا فوز لفتح (م7) ولا فوز لحماس مفردا، تلك هي الحتمية الوحيدة التي يمكن تسجيلها قبل الاقتراع العام.

بالتأكيد، لن يتمكن "لقاء القاهرة" من تسوية ما على طاولة البحث من جدول أعمال يضم عناوين تحتاج أشهرا للبحث الحقيقي، لو أن الأصل هو بناء سليم لما أسموه في لقاءات سابقة بـ "البيت الفلسطيني"، وربما سوابق العمل والحوارات الوطنية، في زمن الخالد الشهيد أبو عمار، كيف كانت "القيادة الفلسطينية"، برموزها التاريخية تلتقي لفترة طويلة بحثا عن "حلول" لأي أزمة طارئة، وليس لقاءا لمدة 48 ساعة.

ولأن الأمر لا يبحث ماض بل مستقبل، فالنقطة الأولى التي يجب بحثها، هو آلية استكمال البحث ما بعد لقاء القاهرة عبر شكل جديد، دون مساس بالتمثيل الشرعي، كي لا يستغله البعض للتعطيل، وهناك من الآليات التي يمكن الاتفاق عليها، لو أريد عدم اغلاق الأمر باتهام هذا أو ذاك بأنه سبب الفشل، وتعود

"ريما الى عادتها القديمة"، التي لا تخدم سوى العدو القومي لفلسطين شعبا وقضية.

جدول أعمال لقاء القاهرة، يحمل ملفات عدة، من السياسي الى القضائي، وما بينهما، ولكنه غيب أحد أبرز الملفات التي لا يمكن أن يكون هناك "نظام سياسي فلسطيني" دون أن يتم وضع قواعد واضحة حولها، كي لا يصبح كلام القاهرة ممحيا برصاص فرقة غاضبة لسبب ما، غالبا لا يكون وطنيا.

بحث مصير "الأجنحة المسلحة" في قطاع غزة تحديدا، يستحق كثيرا من العمل والجهد، ودون توافق حقيقي على تلك المسألة المركزية، لن يكون هناك أي توافق لبناء "نظام جديد" أو تطوير القائم سواء كان سلطة بحكم ذاتي انتقالي، او دولة تحت الاحتلال.

ولكي لا يقال تلك مسألة مرتبطة بـ "مقاومة الاحتلال"، ولا سبيل لبحثها، فالأمر يتركز فقط في قطاع غزة، وكلها أجنحة لا تمارس المقاومة لا المسلحة ولا غيرها، سوى لو قامت دولة الكيان بعملية عسكرية ضد القطاع، وغير ذلك لا شيء سوى حالات استعراضية في مناسبات ما، أو استخداما في عمليات قمع وإرهاب داخلية، خاصة جناح حماس المسلح.

منذ عام 1994 وحتى نوفمبر 2004، كانت حركة الرد على العدوانية الإسرائيلية تقوم بها قوات السلطة الأمنية والعسكرية، وجسدتها أول معركة مباشرة خلال هبة النفق عام 1996، التي أربكت كثيرا المشهد السياسي، ثم المواجهة الكبرى من 2000 – 2004، رغم بعض عمليات نفذتها أجنحة عسكرية، لكن الأساس كانت مواجهة القوات الرسمية للسلطة.

بعد انتخاب الشهيد عبد العزيز الرنتيسي رئيسا لحماس في غزة 2003، وهو الشخصية التي كان لها مواقف متطرفة جدا من السلطة والاتفاقات الموقعة، بادر في مهامه الأولى الى عقد سلسلة اجتماعات مع ممثلي السلطة وفتح، لبحث مستقبل العلاقة بين حركة حماس والسلطة، والحقيقة التي يجب أن يعرفها الجميع، ان الرنتيسي كان أول قيادي فلسطيني يتقدم برؤية شاملة لوحدة "الأجنحة العسكرية" في إطار رسمي تابع للسلطة - الدولة، دون حسابات صغيرة.

وبلا تفاصيل، هناك وثيقة متوفرة عند شخصيات فلسطينية، يكمن الرجوع اليها، لأنها الوثيقة الأهم، بل والوحيدة التي تم صياغتها، ونالت موافقة مبدئية من الشهيد الخالد أبو عمار، وثيقة كانت أول "بشرى سياسية" بأن الشراكة الشاملة قد دقت ساعتها لإزالة كل متفجرات صناعية تم وضعها في طريق التحرر الوطني للنيل من القضية الفلسطينية.

ولأن الأمر ليس تفصيلا فلم تنتظر دولة الكيان كثيرا، لتغتال القيادي الحمساوي الذي كسر "طابو" ما كان يسمح به قبله، رغم الدور الكبير والرؤية الخاصة للشهيد المهندس إسماعيل أبو شنب كرمز وحدوي من قيادة حماس، والذي أيضا تم اغتياله ما قبل الرنتيسي، في رسالة لا تحتاج تفسيرا.

تلك الوثيقة يمكنها أن تشكل القاعدة الجديدة لبحث مصير قضية لا بد منها، وأي هروب سيقود الى فشل كبير.

ملاحظة: مجددا، مطلوب من الرسمية الفلسطينية ألا تركن على قرار الجنائية الدولية، كما فعلت في قرارات تاريخية سابقة والنتيجة بدل ما ناكل عنب طعمونا حصرم...الحركة بركة يا "قيادة الصدفة"...دولة العدو لم تنم من يومها!

تنويه خاص: سلاما لروح ماري هيوز التي رحلت عن عالم الحضور...إنسانة اختارت فلسطين لتجسد من خلالها عمق ايمانها بقضايا الشعوب...أمريكية قررت أن تختلف جذريا عن قادة بلدها العدوانية...تكريمها واجب وضرورة!

إسرائيل "حاضرة" في الانتخابات الفلسطينية!

كتب حسن عصفور/ تحاول مختلف الفصائل الفلسطينية، سلطة وقوى، أن تقفز عن الدور الإسرائيلي في العملية الانتخابية، بل ويحاول بعضها تسويق فكرة ساذجة، بأنهم سيمنعون أي تدخل للكيان فيها، بالقطع لا يمكن اعتبار ذلك القول كلاما "سويا" من الناحية العقلية.

الحضور الإسرائيلي يبدأ من الذهاب الى انتخابات "فلسطينية جديدة" دون تغيير قواعد النظام السياسي، وانتهاء المرحلة الانتقالية "المشوهة جدا" عن أصلها في اتفاق إعلان المبادئ، وفقدت كثيرا من جوهرها وتخطت بأضعاف زمنها المقرر، وما يحدث راهنا لا يرتبط بأصل الاتفاق سوى بمسميات ثانوية، وهو ما يحاول البعض "المخادع" الهروب من مواجهة الحقيقة، بانه بات طرفا في استمرار "نسخة إسرائيلية" من "بقايا أوسلو".

بعيدا عن كل ما يقال عن ضرورة تحديث النظام الفلسطيني محدود القدرة والصلاحية، عبر الانتخابات، فتلك مسألة باتت أقرب الى التطبيق بعد أن باتت مطلب إقليمي ودولي، ولا معارضة إسرائيلية عليها، ما دامت تمنحها مزيدا من "المكاسب السياسية"، وتسحب من رصيد ما كان في انتخابات 1996، التي كانت تعبيرا موضوعيا عن وصفها بانتخابات وطنية فلسطينية، خلافا لما حدث لاحقا وسيحدث حاليا. وما يمنع الانتخابات ليس موقف "فصائل كلام" بل رحب تتجاوز الحدود.

إسرائيل "شريك موضوعي" في الانتخابات المستحدثة، ليس بقرار مكتوب، أو بـ "مرسوم خاص"، بل بواقع عملي تقرر مسار جوهر العملية الانتخابية، وبالتالي ستكون جزءا من تقرير مستقبلها المنتظر، وذلك ليس استنتاجا خاصا، بل هو نتاج واقع عملي مقروء لو أراد البعض عدم السير كالنعامة، ويرى ما تحت قدميه قبل النطق بما ليس حقيقة.

الحضور الإسرائيلي يتمثل بشكل صارخ في موضوع انتخابات القدس، فمنذ انتخابات 2006 وافقت القوى المشاركة فيها، وهي ذاتها تقريبا، المشاركة في انتخابات 2021، من عدم القيام بعملية دعائية وفتح مكاتب انتخابية، وأن تجري في داخل المدينة وليس عبر البريد، أو في ضواحي المدينة المعرفة بمناطق "ب"، وربما تشهد الانتخابات الجديدة منع التصويت في صناديق البريد، وتكتفي بالتصويت الإلكتروني، مصادرة لبعض مظاهر الحضور الفلسطيني.

الوقف في القدس هو أبرز معايير تقييم "الحضور" الإسرائيلي، بل والتأثير عليها بشكل أو بآخر، كونها تمنع الدعاية والإعلان، خاصة لقوى قد تكون أقل ملكية

لوسائل الإعلام من "حركتي السلطة" فتح وحماس، حيث لهما من أدوات تفوق أضعافا ما لغيرها، وهنا يصبح التدخل الإسرائيلي "إيجابا" لهما.

وفي خارج القدس، وتحديدا في الضفة الغربية، فهي تتحكم في مسار العملية الانتخابية بتحديد الحملة الدعائية للمرشحين، ومنع الحق في اللقاءات المباشرة مع المواطنين، بل وحظر التحرك في مناطق بعينها، ما يترك أثره على القوى الأقل ملكية لوسائل الإعلام، وذلك أحد مظاهر "التدخل الإيجابي" لصالح مالكي البديل الإعلامي من قوى لا تملك الكثير منها، وتعتمد اللقاء المباشر مع أصحاب حق الاقتراع.

ويمكن أن تتلاعب دولة الاحتلال بمسار العملية من خلال حملة اعتقالات، مدروسة لأطراف مشاركة، قد تترك تعاطفا شعبيا ما مع القوى التي تلاحقها قوات الاحتلال في تلك الفترة تحديدا، وتلك مناورة ليست مستبعدة لدولة الكيان.

الأمر ليس كيفية ضخ "الضجيج الكلامي" حول منع إسرائيل، كما تدعي بعض الأطراف، بل حقا هل قادرة أن تمنع ذلك وهي تسير تماما وفق "الهوى الإسرائيلي" في العملية الانتخابية، ولا خروج عن نصها، وللو كانت صادقة فيما تقول لتجرب مثلا أن تكسر "قواعد المرور الإسرائيلية" في العملية الانتخابية، جوهرا وشكلا...

من وافق على "شروط إسرائيل" بأنها انتخابات ضمن إطار انتقالي هي من حدد أركانه، خلافا جذريا مع اتفاق إعلان المبادئ 1993 (معروف باتفاق أوسلو)، لا يمكنه أن يكسر ما اضافته حكومة نتنياهو من "شروط" حول القدس والدعاية الانتخابية في الضفة وحظر التجمعات وممارسة ترويج ما لطرف ما عبر أعمال "مدروسة"...

"التواضع السياسي" ضرورة لو أريد صدقا، فيما "الغرور الكاذب" مؤشر أن المنتج قد يكون "خطرا سياسيا" على المستقبل الوطني...تواضعكم ربح بتقليل الخسارة الوطنية من انتخابات مشوهة وطنيا!

ملاحظة: ما صدر عن مؤسسة غير حكومية فلسطينية حول "الواسطة" في توزيع لقاح كورونا، يستحق فتح باب تحقيق جاد...تجاهل الكلام تأكيد لفساد ينال من صحة الناس...الانتخابات قادمة فدقوا الجرس لمن ينال من حياتكم!

تنويه خاص: حكي مسؤول "فتحاوي" عن قائمة "وطنية مشتركة" لكل الأطراف مظهر آخر للفشل السياسي...هيك كلام يعني لا فرق بين فتح وحماس سياسيا وبلاش نقول غيره...معقول يا "أم الجماهير"!

إسرائيل بين مطرقة المحكمة الجنائية وسندان اتفاق أوسلو

كتب حسن عصفور/ قرار المحكمة الجنائية الدولية يوم 5 فبراير 2021، باعتبار (أن اختصاص المحكمة القضائي الإقليمي فيما يتعلق بالوضع في فلسطين، الدولة المنضوية في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يمتد إلى الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ العام 1967، وهي غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية)، مثل خطوة سياسية تاريخية لترسيخ مفهوم الكيانية الفلسطينية، من خلال قرار قانوني عبر هيئة أممية.

القرار الجديد، أدخل حركة ارباك سياسي لدولة الكيان الإسرائيلي، ربما هي الأبرز منذ ما بعد اغتيال الخالد ياسر عرفات عام 2004، وكذا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 19/ 67 لعام 2012، (رغم تجميد التنفيذ بقرار ذاتي رسمي فلسطيني).

قرار المحكمة الجنائية، كشف هشاشة العنترية التي حاول قادة الكيان تمريرها خلال السنوات الماضية، وكأن الأمر طاب لهم كي يواصلوا عملية التهويد العام للأرض الفلسطينية، في ظل واقع هش رسمي محلي وإقليمي، ولذا فتوقيت القرار الأممي يمثل بذاته قوة مضافة لدفع الحكومة الإسرائيلية الى زاوية لم تتمنَ يوما أن تذهب اليها.

ومنذ لحظات صدور القرار، وسلطات الكيان، الحكومية والقضائية تبحث بكل زاوية هروب من مصير طرق بابهم، ولم يعد مجرد إمكانية كما كان سابقا، ويختلف أيضا عما سبق كون آلية التنفيذ هي جزء من القرار، الذي شرعن بلا أي التباس حدود دولة فلسطين في الضفة والقدس الشرقية وقطاع غزة، ما يمنح القرار قيمة سياسية مضافة للحق القانوني الخاص بجرائم الحرب المرتكبة ضد الشعب والأرض في فلسطين، بما فيها جريمة حرب الاستيطان.

يبدو أن مطرقة "المحكمة الجنائية الدولية" التي أصابت رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب، لم تصبها بدوار قضائي فحسب، بل دفعها لشكل من أشكال "الهذيان السياسي"، عندما حاولت بعض أوساطها الهروب نحو اتفاق أوسلو عله يسعفها في التصدي للقرار الأهم لحصار جرائم حرب دولة الكيان، بما فيه الاستيطان والتهويد للأرض الفلسطينية.

وتجاوزا، لموقف أطراف هذه الحكومة ورئيسها تحديدا، ممن قادوا أوسع مظاهرات ضد اتفاق أوسلو، واعتبروه يمثل خطرا على "الأمن القومي" وسلبا لجوهر الرواية التوراتية، ولكن مطرقة المحكمة الجنائية حققت ما كان "معجزة" في اللجوء الى اتفاق اغتالت موقعيه، والاستنجاد باتفاق إعلان المبادئ المعروف إعلاميا بـ "اتفاق أوسلو".

لجوء قيادة الكيان الإسرائيلي الى اتفاق أوسلو، وكأنه يخدم موقفهم ضد القرار الأممي الجديد، يكشف ضحالة في المعرفة لجوهر الاتفاق (كما البعض الفلسطيني)، ولما حدث من تطورات منذ توقيعه عام 1993 وحتى فبراير 2021، وجوهر الاتفاق يستند الى انسحاب إسرائيل وقواتها من الأراضي الفلسطينية، المعرفة بنص واضح أنها "الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي وحدة جغرافية واحدة، والولاية فلسطينية عليها".

التعريف للأرض الفلسطينية وهويتها لا يحتاج لأي حالة التباس أبدا، جوهر الاتفاق المستند الى ذلك، وليس الى آلية تنفيذ الانسحاب، كان شهرا أم سنوات، فزمن التنفيذ لا يمكنه أن يلغي تعريف الهوية، وتلك المسألة التي حاولت حكومات الكيان المتلاحقة بتغييرها، ووضع تعريف جديد "توراتي" لها، بأنها "يهودا والسامرة"، ويمكن لأي فلسطيني غير قانوني تجميع كل مراسلات دولة

الكيان حول ذلك وإرسالها كـ "وثيقة رسمية"، بأنها غيرت هوية الأرض المتفق عليها في الاتفاق الذي لجأت اليه دولة الكيان.

وذلك لا يمثل تزويرا فقط في نص معترف به دوليا، وتم وضعه كوثيقة في الأمم المتحدة، وصادقت عليه غالبية دول العالم، بل عملت على تهويد نص رسمي، ما يمثل جريمة قانونية، يجب المحاسبة عليها، وهي مسألة يجب أن تنتبه لها الرسمية الفلسطينية، وتضعها ضمن رؤية الكيان للتهويد.

ولم يقتصر اتفاق أوسلو عند تحديد هوية الأرض، بل ارتبط كذلك باعتراف متبادل مع منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني...ويمثل ذلك اعترافا قانونيا بما لمنظمة التحرير من واقع سياسي – قانوني، وهو ما تجاهلته كليا دولة الكيان، خلال السنوات الماضية.
الاعتراف بالممثل السياسي والقانوني للشعب وهوية الأرض المحددة بالاسم يمثل قوة مضافة للموقف الفلسطيني، مع إضافة قرار الأمم المتحدة عام 2012.

دولة الكيان وقعت رسميا بين مطرقة المحكمة الجنائية وسندان اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو)، فكلاهما سلاح مطاردة باتت ممكنة وأقرب من أي زمن آخر، إذا ما أحسنت الرسمية الفلسطينية إدارة المعركة القادمة خارج "الحسابات الصغيرة"، وبعيدا عن حركة ارتعاش طال أمدها، خاصة وهي تتجه الى عملية تعيد لها حضورا سياسيا عبر عملية الانتخابات البرلمانية.

ملاحظة: حديث نائب رئيس حركة حماس العاروري عن مباركة الرئيس السيسي ورعايته الشخصية لبيان الحوار الفلسطيني، تمثل رسالة جديدة من الحركة الإسلاموية نحو مصر الدولة والنظام...يا مسهل!

تنويه خاص: سفير إسرائيلي سابق استفزه عدم اتصال بايدن بالفاسد نتنياهو، فقام بارتكاب "فعلة" مش مسبوقة ونشر رقم هاتف البيبي...حاول الهروب من دلف المسخرة السوشالية فوقع في مزراب المسخرة العالمية.. ويا عيني على الحكي!

إسرائيل "حاضرة" في الانتخابات الفلسطينية!

كتب حسن عصفور/ تحاول مختلف الفصائل الفلسطينية، سلطة وقوى، أن تقفز عن الدور الإسرائيلي في العملية الانتخابية، بل ويحاول بعضها تسويق فكرة ساذجة، بأنهم سيمنعون أي تدخل للكيان فيها، بالقطع لا يمكن اعتبار ذلك القول كلاما "سويا" من الناحية العقلية.

الحضور الإسرائيلي يبدأ من الذهاب الى انتخابات "فلسطينية جديدة" دون تغيير قواعد النظام السياسي، وانتهاء المرحلة الانتقالية "المشوهة جدا" عن أصلها في اتفاق إعلان المبادئ، وفقدت كثيرا من جوهرها وتخطت بأضعاف زمنها المقرر، وما يحدث راهنا لا يرتبط بأصل الاتفاق سوى بمسميات ثانوية، وهو ما يحاول البعض "المخادع" الهروب من مواجهة الحقيقة، بانه بات طرفا في استمرار "نسخة إسرائيلية" من "بقايا أوسلو".

بعيدا عن كل ما يقال عن ضرورة تحديث النظام الفلسطيني محدود القدرة والصلاحية، عبر الانتخابات، فتلك مسألة باتت أقرب الى التطبيق بعد أن باتت مطلب إقليمي ودولي، ولا معارضة إسرائيلية عليها، ما دامت تمنحها مزيدا من "المكاسب السياسية"، وتسحب من رصيد ما كان في انتخابات 1996، التي كانت تعبيرا موضوعيا عن وصفها بانتخابات وطنية فلسطينية، خلافا لما حدث لاحقا وسيحدث حاليا. وما يمنع الانتخابات ليس موقف "فصائل كلام" بل رحب تتجاوز الحدود.

إسرائيل "شريك موضوعي" في الانتخابات المستحدثة، ليس بقرار مكتوب، أو بـ "مرسوم خاص"، بل بواقع عملي تقرر مسار جوهر العملية الانتخابية، وبالتالي ستكون جزءا من تقرير مستقبلها المنتظر، وذلك ليس استنتاجا خاصا، بل هو نتاج واقع عملي مقروء لو أراد البعض عدم السير كالنعامة، ويرى ما تحت قدميه قبل النطق بما ليس حقيقة.

الحضور الإسرائيلي يتمثل بشكل صارخ في موضوع انتخابات القدس، فمنذ انتخابات 2006 وافقت القوى المشاركة فيها، وهي ذاتها تقريبا، المشاركة في انتخابات 2021، من عدم القيام بعملية دعائية وفتح مكاتب انتخابية، وأن تجري في داخل المدينة وليس عبر البريد، أو في ضواحي المدينة المعرفة بمناطق

"ب"، وربما تشهد الانتخابات الجديدة منع التصويت في صناديق البريد، وتكتفي بالتصويت الإلكتروني، مصادرة لبعض مظاهر الحضور الفلسطيني.

الوقف في القدس هو أبرز معايير تقييم "الحضور" الإسرائيلي، بل والتأثير عليها بشكل أو بآخر، كونها تمنع الدعاية والإعلان، خاصة لقوى قد تكون أقل ملكية لوسائل الإعلام من "حركتي السلطة" فتح وحماس، حيث لهما من أدوات تفوق أضعافا ما لغيرها، وهنا يصبح التدخل الإسرائيلي "إيجابا" لهما.

وفي خارج القدس، وتحديدا في الضفة الغربية، فهي تتحكم في مسار العملية الانتخابية بتحديد الحملة الدعائية للمرشحين، ومنع الحق في اللقاءات المباشرة مع المواطنين، بل وحظر التحرك في مناطق بعينها، ما يترك أثره على القوى الأقل ملكية لوسائل الإعلام، وذلك أحد مظاهر "التدخل الإيجابي" لصالح مالكي البديل الإعلامي من قوى لا تملك الكثير منها، وتعتمد اللقاء المباشر مع أصحاب حق الاقتراع.

ويمكن أن تتلاعب دولة الاحتلال بمسار العملية من خلال حملة اعتقالات، مدروسة لأطراف مشاركة، قد تترك تعاطفا شعبيا ما مع القوى التي تلاحقها قوات الاحتلال في تلك الفترة تحديدا، وتلك مناورة ليست مستبعدة لدولة الكيان.

الأمر ليس كيفية ضخ "الضجيج الكلامي" حول منع إسرائيل، كما تدعي بعض الأطراف، بل حقا هل قادرة أن تمنع ذلك وهي تسير تماما وفق "الهوى الإسرائيلي" في العملية الانتخابية، ولا خروج عن نصها، وللو كانت صادقة فيما تقول لتجرب مثلا أن تكسر "قواعد المرور الإسرائيلية" في العملية الانتخابية، جوهرا وشكلا...

من وافق على "شروط إسرائيل" بأنها انتخابات ضمن إطار انتقالي هي من حدد أركانه، خلافا جذريا مع اتفاق إعلان المبادئ 1993 (معروف باتفاق أوسلو)، لا يمكنه أن يكسر ما اضافته حكومة نتنياهو من "شروط" حول القدس والدعاية الانتخابية في الضفة وحظر التجمعات وممارسة ترويج ما لطرف ما عبر أعمال "مدروسة"...

"التواضع السياسي" ضرورة لو أريد صدقا، فيما "الغرور الكاذب" مؤشر أن المنتج قد يكون "خطرا سياسيا" على المستقبل الوطني...تواضعكم ربح بتقليل الخسارة الوطنية من انتخابات مشوهة وطنيا!

ملاحظة: ما صدر عن مؤسسة غير حكومية فلسطينية حول "الواسطة" في توزيع لقاح كورونا، يستحق فتح باب تحقيق جاد...تجاهل الكلام تأكيد لفساد ينال من صحة الناس...الانتخابات قادمة فدقوا الجرس لمن ينال من حياتكم!

تنويه خاص: حكي مسؤول "فتحاوي" عن قائمة "وطنية مشتركة" لكل الأطراف مظهر آخر للفشل السياسي...هيك كلام يعني لا فرق بين فتح وحماس سياسيا وبلاش نقول غيره...معقول يا "أم الجماهير"!

الإرهاب السياسي المبكر والانتخابات الفلسطينية!

كتب حسن عصفور/ عندما قررت أمريكا ودولة الكيان تنفيذ مشروعهما الانقسامي في المشهد الفلسطيني، كانت الانتخابات القاطرة المناسبة لتمرير تلك "المؤامرة" الأخطر على القضية الوطنية الفلسطينية، خاصة وأن الانتخابات عملية مغرية يمكن أن تخدع الكثيرون، كونها أداة تغيير عملية لواقع أو تطوير واقع.

حققت أمريكا والكيان كثيرا مما رغب في خلق واقع جديد، بمساعدة من قطر، التي دخلت بشكل مفاجئ على الحالة الفلسطينية المستحدثة بعد اغتيال الشهيد الخالد ياسر عرفات، حيث فازت حماس بالانتخابات فوزا ربما لم يكن بـ "مقاس" الرغبة الأمريكية – الإسرائيلية، بأغلبية مطلقة على حساب حركة فتح قائدة المشروع الوطني منذ انطلاقة الثورة، ولعل حسابات "بيدر الانتخابات" في حينه لم تكن وفق "حسابات الحقل"، نظرا لأن فتح تنافست مع فتح فكانت الهزيمة الكبرى.

ومع ذلك، ذهب المشهد الوطني نحو الانقسام سريعا، ودون بحث أسبابه الآن، فهي كلها معلومة من ألفها الى يائها، والقوى التي عملت وساعدت ومولت أخطر عملية أدخلت القضية الفلسطينية في النفق الأظلم منذ عام 1948.

راهنا، ولاعتبارات مركبة، وحالة "التشبع التهويدي" التي حققتها دولة الكيان، وصعوبة المضي الى ما أبعد من ذلك تطرفا، كون قد يمثل خطرا "حقيقيا" على إسرائيل ذاتها، وقد لخص ذلك الخطر بـ "ذكاء سياسي" مباشر، وزير الخارجية الأمريكية الجديد بلينكن، كيهودي أمريكي "ملخص"، أن الضم والتهويد يهدد "يهودية" دولة إسرائيل.

تلخيص يكثف تماما السعي لمنع "التطرف اليهودي السياسي"، كما التطرف الإرهابي الذي مثله كاهانا يوما، ولذا الانتخابات الفلسطينية المستحدثة هي القاطرة الجديدة، للتصدي لما هو خارج الحساب السياسي المقبل دوليا، وأمريكا بصفتها "الراعي الرسمي" لدولة الكيان تدرك جيدا مخاطر "الطفولية السياسية"، التي يمثلها اليمين المتطرف الحاكم في تل أبيب على مستقبل "دولة اليهود وديمقراطيتها" كما قال الوزير الأمريكي.

لذا الانتخابات، هدفها الأساسي مختلف عما حاول البعض الفلسطيني تسويقه، بأنها جاءت تلبية لـ "مصلحة وطنية عليا"، ولكن، الرغبة الأمريكية – الدولية والإقليمية، وجدت قبولا فلسطينيا عاما، جسده بيان القاهرة فبراير 2021، للذهاب نحو الانتخابات بمركبات مختلفة.

ولأن المسألة ليست انتخابات وحسب، بل هناك مجموعة "أهداف" تقف وراء تلك العملية، تحاول بعض "الأطراف" ان تنتج مشهدا برلمانيا "قلقا" وبلا أغلبية سياسية واضحة، بحيث يصبح تشكيل حكومة ما أكثر تعقيدا من تشكيل الحكومة الإسرائيلية، وربما يراد صناعة "تحالف خاص" بين جزء من حماس وجزء من فتح، كمرحلة انتقالية تمهيدا لصياغة "رؤية سياسية دولية – إقليمية" لحل "ممكن.

القانون الانتخابي الجديد، وفق القائمة النسبية، يحرم أي فصيل وحركة من الحصول على أغلبية برلمانية، والنتيجة قد تكون مظهرا "فسيفسائيا" لا تملك الأطراف سوى "تحالف ما" لتشكيل الحكومة المقبلة.

ولكي تزداد حركة الانقسام القادمة، بدأت حركة الإرهاب السياسي الأمريكية – الإسرائيلية، قبل أن تبدأ حركة الانتخابات ذاتها، وتذهب الإدارتين لتمرير كثيرا مما يراد تمريره عبر وسائل مختلفة، وهي لا تقتصر على فصيل بعينه، بل تطال القوى الرئيسية الحاكمة (فتح "م7" وحماس)، وبينهما تيار الإصلاح في حركة فتح بقيادة محمد دحلان، وأخيرا برز اسم الأسير القيادي مروان البرغوثي.

الحرب لها اشكال مختلفة، فهي مرة تحاول تمرير "شروط" أمريكية لمشاركة حماس في الانتخابات، ومرة تطالب الرئيس محمود عباس بأن ينهي حياته السياسية ويسلم الحكم لجيل جديد.

ودون إعادة تفاصيل ما يتم نشره في وسائل إعلام أمريكية وعبرية، فالهدف المركزي خلق حالة من الترهيب المبكر، ووضع شروط خاصة لا صلة لها أبدا بالواقع القائم، ولكنها ترمي لإرباك المشهد، وخلق فتن مبكرة، لتكريس "حرب الاتهامات" بين الأطراف الرئيسية واستمرار الانقسامية كثقافة موضوعية، تحاصر أي شكل تحالفي حكومي مقبل.

الفتنة الانقسامية، هي هدف مركزي لأصحاب المشروع التهويدي، ما قبل المرحلة القادمة، ولفرض "شروط حل سياسي" يبتعد عما تمسك الشهيد الخالد في قمة كمب ديفيد سبتمبر 2000، حتى لو تم "تفاهم توراتي" لقضية البراق، فجوهر الحل الممكن يجب أن يراعي الفهم التوراتي في الضفة الغربية وليس في الحرم القدسي وساحة البراق والحائط فقط، بل مضمون الحال العام.

رسائل الإرهاب المبكرة لها هدف سياسي وليس غيره، وهذا يتطلب وعيا خاصا، بل ربما "استثنائيا" في كيفية التعامل ما بعد الانتخابات وليس قبلها، وعلى فتح (م7) وحماس تحديدا الاستدراك المبكر لمخطط ما بعد الانتخابات، وما "الشروط" المسربة أو "الرغبات" المعلن عنها الا جزءا من حركة فرض مشهد خاص لما يراد أن يكون.

الخطر ليس فيما تريد أمريكا والكيان، فتلك معلومة لأطفال فلسطين، بل في كيفية تعامل طرفي الحالة الانقسامية مع تلك الأهداف...تلك هي المسألة التي عليها يكتب الفشل لهم أو النجاح لفلسطين.

ملاحظة: شو قصة بقاء محمد العمادي مندوب قطر السامي في غزة...مش غريبة خاصة أنه ولا مرة نام فيها أكتر من يوم يومين.. صراحة الفار بيلعب في عب أهل فلسطين منه ومن مشروعه الخفي!

تنويه خاص: اللي صار في لجنة الانتخابات من نقل مراكز وأعداد فوق الأعداد فتحت باب الشك المسبق...صحيح اللي صار شغل "بلدي خالص"، لكن الحكي عن وقفه لا يكفي..صار بدها إجراء جد الجد...مش بيان طق حكي!

الحملات الانتخابية وثقافة "التخوين"!

كتب حسن عصفور/ ما ان انتهت جلسات حوار القاهرة عبر بيان أكد الاتجاه نحو الانتخابات التشريعية، حتى سارعت بعض الأطراف لتدشين حملة انتخابية على وسائل التواصل الاجتماعي، ونشر كميات من الشعارات والأسئلة والملصقات، جوهرها الرئيسي اتهام الآخر بكل شيء الى حد التخوين.

شعارات تحت بند أسئلة مركزها هل تنتخب من فعل كذا وكذا، تنتهي بأن الآخر هو المظهر الفلسطيني للمحتل، فيما صناعة الملصقات لأسرى وعائلات أسرى وشهداء، لا تراعي أبدا قدسية المسألتين، لكن المصلحة الحزبية لا تعرف حدودا للعمل الأخلاقي في السياسة.

مضمون الحملة المبكرة، وغير القانونية من حيث المبدأ، تكشف أن ثقافة الانقسام لا يمكن أن تنتهي ببيان أو قرار فوقي لهذا الفصيل أو ذاك، وأن التكوين الذي تربى عليه جيل الانقسام، ومن أوصل لهم تلك الثقافة الكارهة للآخر، يمثلون الظاهرة الأكثر تهديدا للحالة الوطنية الفلسطينية.

كان بيان القاهرة من الناحية السياسية مؤشر هام وتطور جديد كمحطة على طريق حصار التدهور الذي أصاب فلسطين، قضية وشعب، ومنح المشروع التهويدي فرصة تاريخية لتكريس بعضا مما سعى له عبر سنوات، مسار لن يستكمل الى نهايته المرجوة ما لم يتم وقف كل مظاهر الكراهية المخزونة،

والثقافة التي زرعتها مراحل الحالة الانقسامية، التي بدأت عمليا منذ نهاية 1987، وليس مع عام 2006، مع دخول الإسلام السياسي الى العمل عبر حركة حماس.

أن نصل الى تشكيل "مؤسسة" عبر الانتخابات شيء مهم ومطلوب، خاصة بعد أن أصاب المؤسسة القائمة فباتت هشة لا تقوى على المواجهة الحقة، ولذا فتصويبها خطوة هامة وضرورة، لكنها دون أن تكون نتاج وعي وطني عام، لن تحتمل أبدا استمرارية وفقا لما كان مطلوبا.

لا يوجد شك، وعبر كل التجارب فالحملات الانتخابية كثيرا ما تتجاوز الخطوط الحمراء، وتستخدم خلالها وسائل لا صلة لها بالأخلاق العامة، وتلجأ الى كل ما له من النيل من الآخر، بل والبعض يراه خصما سياسيا يجب الإطاحة به، وغالبا ما يتم السيطرة على آثارها ما بعد انتهاء الحملة الانتخابية، التي تحمل كل ما هو أسود في غالبها.

ولكن، الخط الذي يمنع مطلقا تجاوزه، أن يكون التخوين والتكفير، جزءا من أي حملة انتخابية، فذلك ليس جرما فحسب، بل مظهرا هو الأخطر على المشهد الفلسطيني، ما يتطلب مواجهة حاسمة بالمعني السياسي – الوطني والقانوني، ولا يجب اعتبارها "أخطاء – تجاوزات" تحدث خلال الحملات الانتخابية.

الصمت على ذلك، أو الاستهتار بآثارها ليس سوى قوة دفع لانتشار ثقافة تدمير الهوية والكيان، وتعزيزا لروح الفصائلية الحزبية على حساب القضية الوطنية.

ولكي لا يصبح الوقت سيفا معاكسا، من الضرورة تحديد عبر قانون الحملة الانتخابية، أشكالا ومضمونا، وأن يكون هناك رفض كامل للتخوين والتكفير، واعتبارهما جريمة قد تؤدي الى شطب القائمة التي تستخدم أي شعارات أو مواقف تحمل تلك المضامين، وحرمانها من المشاركة كليا في العملية الانتخابية.

المسألة تستوجب حركة سريعة، لو حقا يراد الذهاب الى انتخابات تنهي المرحلة الانقسامية التي ضربت عصب المشروع الوطني، وحاصرت انطلاقته التي بدأت مع تأسيس أول كيانية فلسطينية فوق أرض فلسطين.

الاستخفاف بالخطر أسرع وصفات الخراب...

ملاحظة: شكوى المقاولين في غزة الى مؤسسة دولية من أجل الحصول على مستحقاتهم المالية، تعتبر "وكسة سياسية" لحكومة الرئيس...بالمناسبة المقاولين مش معارضين لسلطة الرئيس المطلقة!

تنويه خاص: الهجوم الفلسطيني على التسجيل الانتخابي تمثل رسالة بأن التغيير الحقيقي بات ضرورة ومطلوب جدا...النسبة العالية لا تخدم من كان مسؤولا عن مصائب بالجملة!

الشرق الأوسط ليست أولوية أمريكية ولا خطة سلام لها..ما العمل!

كتب حسن عصفور/ لم تتأخر الإدارة الأمريكية الجديدة في عهد الرئيس جون بايدن، في رسم ملامح سياستها الخاصة بالشرق الأوسط، سواء من خلال تقرير "مهام مجلس الأمن القومي"، الذي هرب من "مستنقع" الشرق الأوسط وتعقيداته، حيث باتت وكأنها مرض مزمن و"وباء" يصعب علاجه.

ومؤخرا نقلت أوساط إسرائيلية، ان واشنطن، لن تبادر كغيرها من الإدارات السابقة بتقديم خطة سلام لإنهاء الصراع الدائم، فيما تخلت عن السابقة المعروفة باسم "خطة ترامب".

كما تشير بعض الخطوات الأولية أن أمريكا لن تسارع بتعيين مبعوث خاص لعملية السلام، كما سبق، واتجهت لـ "تقزيم" دورها واهتمامها بحصر الاتصال عبر مساعد نائب وزير الخارجية الأمريكي اللبناني هادي عمرو، مسؤولا لإدارة فلسطين – إسرائيل.

ويمكن ملاحظة أن الإدارة الأمريكية، التي تجاهلت تعيين ممثل خاص للشرق الأوسط، أعلنت عن تسمية روبرت مالي كمبعوث لها للشؤون الإيرانية، في رسالة تكشف ترتيبات الأولويات القادمة، المتجهة بشكل رئيسي نحو الصين وآسيا وروسيا، كون الصراع أخذ أشكالا جديدة، والسيطرة الأمريكية بدأت في الهبوط بشكل ملموس، مع تغييرات حدثت بلا ضجيج "عسكري".

أمريكا، رسمت خطوط عريضة لسياستها نحو فلسطين وإسرائيل مستندة بقوة على اتفاقات التطبيع، والتي ستعمل على تعزيزها وتوسيعها، وفقا لمداخلة وزير الخارجية بلينكن أمام مجلس الشيوخ لنيل الثقة، مضيفا أن "مكتسبات" إسرائيل من إدارة ترامب في القدس والاعتراف بها ونقل السفارة لن يمس، فيما سينتهي الأمر من الخطة العامة، مع فتح "مكتب إداري" خاص للفلسطينيين تابع للسفارة وليس منفصلا، وهي الرسالة الأبرز لتأكيد الاعتراف وشكل التعامل القادم.

أمريكا ستعيد فتح مكتب منظمة التحرير وفق الشروط التي كانت، وعودة الاتصالات السياسية بين الطرفين، والتي بدأت عمليا دون اعلان رسمي، بين عمرو ورئيس الحكومة د. محمد اشتية ومدير المخابرات ماجد فرج، ويبدو أن عدم نشر ذلك الاتصال رسميا تحسبا لإثارة قوى رافضة لعودة العلاقات سريعا، وتم بحث المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية، دون الاصطدام بعقبة "القانون"، وقد تكون الوكالة الأمريكية هي الحل الالتفافي الى حين تجاوز تلك العقبة، مع العودة الى دعم الأونروا.

السؤال، هل يمثل "التجاهل" الأمريكي رسالة إيجابية للشعب الفلسطيني، بعد سنوات من الإرهاب السياسي الذي مارسته الإدارة الراحلة من خلال فتح الباب واسعا لشرعنة "تهويد" الضفة والقدس وتكريس الانفصال الوطني؟!.

مبدئيا، الجواب بلا تردد نعم كبيرة جدا، ولكن ذلك التعديل الأمريكي، لم يأت لتصحيح المسار بشكل كامل، بل توقف وتصحيح انحرافي لما حدث وأربك الموقف العام، دون مساس بـ "المنجزات" في القدس والتطبيع العام، والذي سيكون أحد مفاتيح "صناعة السلام" المرتقب في المنطقة، ويبدو أن الأمر لم يعد قاصرا على دول طبعت، بل هناك غيرها بأشكال مختلفة.

الموقف الأمريكي، يفتح الطريق مجددا أمام "الحراك الرسمي العربي"، وخاصة مصر والأردن والسلطة الفلسطينية بمشاركة الجامعة العربية، والتعاون الوثيق مع "الرباعية الدولية" وثنائيا مع ألمانيا وفرنسا، وليت البعض يفتح مجالا للصين في رسم المشهد الشرق أوسطي القادم (ليس الجديد).

عناصر "الحل الممكن" لصناعة شرق أوسط قادم، وحل القضية الرئيسية (لم تعد مركزية) باتت متوفرة وهي تحتاج فقط لإعادة "تدوير" وتقديمها كـ "مبادرة

سياسية متكاملة"، خاصة وأن أمريكا لم تعد ترفض عقد مؤتمر دولي للسلام، كما كانت سابقا، برعاية الأمم المتحدة، وفقا لأقوال ممثل واشنطن في مجلس الأمن، مؤخرا.

ربما ستحدد الانتخابات الإسرائيلية خلال شهر مارس (آذار)، مسار العملية السياسية، فيما قد تساعد الانتخابات الفلسطينية (التشريعية) حركة السلطة والرئيس محمود عباس (بات فوق الانتخابات المحدودة حسب التعديل الدستوري الأخير)، في التعامل مع تطورات المشهد القادم.

ربما هي المرة الثانية التي يتاح بحث "حل سياسي" شرق أوسطي للقضية الصراع دون "جبروت أمريكي" بعد اتفاق أوسلو...وليس مستبعدا أن تكون ملامح "الحل الممكن" ذو أبعاد "كونفدرالية" ما بين الأطراف الثلاثة، فلسطين، الأردن وإسرائيل، لتداخل بعض العناصر السيادية في القدس والأغوار والأمن (تلك تستحق تفصيلا سياسيا أوسع).

هل يمكن الاستفادة من "محدودية" الحضور الأمريكي أم تستمر حالة "التيه السياسي" مع تكريس الوضع القائم، تهويدا في الضفة والقدس وانفصالا مع قطاع غزة...

ملاحظة: بايدن شكله ناوي على إزاحة نتنياهو من الطريق...تجاهله ورفض استقبال مكالمته حتى الساعة، مؤشر أنه ينتقم مما كان بين "بيبي وتيتي"...معقول أمريكا تسقطه مرة ثانية بعد 1998...ممكن ليش لا!

تنويه خاص: ترشيح زوج بنت ترامب لجائزة نوبل إهانة سياسية للأمة وشعوبها..بدري بدري سارعوا في رفض مثل هيك فعل..لو صار قولوا مبروك يا "تهويد"!

اللقاح...سلاح إسرائيلي إرهابي ضد الفلسطيني!

كتب حسن عصفور/ شهد حاجز بيتونيا في محافظة رام الله يوم 15 فبراير 2021، حدثا يجب ألا يمر كخبر بين "زحمة" الأخبار، حيث منعت سلطات الكيان الإسرائيلي مرور جرعات من "لقاح" ضد فايروس كورونا الى قطاع غزة، أرسلتها وزارة الصحة الفلسطينية، كجزء من التزامها الوطني نحو أهل القطاع، الذين يعيشون في حالة أقرب الى "الغيتو"، فيما يمثل الوباء خطرا حقيقيا لما يزيد عن مليوني إنسان.

ما قامت به دولة الاحتلال، يمثل جريمة حرب رسمية، باعتراف منها، دون الحاجة الى تحقيق أو مطاردة لمعرفة الحقيقة، حيث أعلنت أنها أوقف إرسال اللقاح انتظارا لقرار "سياسي"، وتلك مسألة تكفي لاعتبار أن المنع موقف مسبق، ما يستحق أن يتحول الى عملية تكشف البعد الفاشي – الإرهابي في سياسة الكيان المحتل.

في يناير 2021، دعت منظمة العفو الدولية، الكيان الإسرائيلي إلى توفير اللقاح ضد فيروس كورونا المستجد للفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة، مشيرة إلى أن القانون الدولي يلزم الدولة العبرية بذلك.

وقالت "العفو الدولية"، إن على إسرائيل "التوقف عن تجاهل التزاماتها الدولية كقوة محتلة، وأن تتصرف على الفور لضمان توفير لقاحات كوفيد-19 بشكل متساو وعادل للفلسطينيين، الذين يعيشون تحت احتلالها في الضفة الغربية وفي قطاع غزة".

دعوة المنظمة الحقوقية الدولية، لم تتعامل معها دولة الكيان باستخفاف فحسب، بل انها ذهبت لوقف وصول اللقاح الذي أرسلته الحكومة الفلسطينية، ما يتطلب من الرسمية الفلسطينية أولا، والجامعة العربية ومختلف المؤسسات القانونية والطبية لاعتبار الخطوة الإسرائيلية جزء من "خطة رسمية" لنشر الوباء بين مواطني القطاع، لغاية عنصرية.

قرار الحكومة الإسرائيلية، هو جزء من رسائل يقوم بها نتنياهو لليمين الإرهابي العنصري ضمن حملته الإعلامية لتحقيق الفوز في الانتخابات القادمة، وذلك

ليس استنتاجا، بل هو نقل لتصريحات قادة اليمين المتطرف الإرهابي العنصري، وخاصة ما يعرف بحركة "عوتسماه يهوديت"، والتي يقودها أحد اتباع الإرهابي كاهانا، الى جانب ربطه بمسألة جنود من جيش الاحتلال لدى حماس، تم اعتقالهم خلال حرب عدوانية ضد قطاع غزة، مسار حلها معلوم عبر صفقة بصفقة.

استخدام اللقاح كسلاح سياسي ضد الفلسطينيين لا يحتاج جهدا قانونيا لاعتباره جريمة حرب ناطقة الأركان، ولذا فما أعلنته الحكومة الفلسطينية عن قرار سلطات الاحتلال بمنع وصول اللقاح، يجب ان يتحول الى حملة شاملة، إعلامية – سياسية، ومخاطبة كل المؤسسات ذات الصلة، وبالدرجة الأولى مجلس حقوق الانسان، والمحكمة الجائية الدولية، واعتبار ذلك جزء من أوراق الثبوت الفلسطينية، وبالتأكيد يجب مخاطبة الصحة العالمية، لفضح حقيقة عنصرية دولة الكيان.

آن أوان كسر رتابة رد الفعل الفلسطينية، وعليها الاستفادة بالحد الأقصى لمحاصرة العنصرية الإسرائيلية ضد الفلسطيني، وأنها تعمل على نشر "الوباء القاتل" بقرار سياسي صريح، فليس مهمة المؤسسة الرسمية الفلسطينية الحديث عن خبر فقط، بل واجبها العمل على كيفية مواجهة ذلك الخبر، فما بالنا وهو يتعلق بحياة ما يزيد على مليوني إنسان.

ومن باب تنشيط "الذاكرة البليدة"، تخيلوا أن دولة عربية أو أي طرف آخر منع ارسال لقاح الفايروس الأخطر الى دولة الكيان، ماذا ستكون رد الفعل العالمية على قرار كهذا..وبلا تفكير طويل ، مباشرة سيعتبرونه حكما بإعدام ملايين البشر، وفعل لا سامي، وكراهية لـ "اليهود".
هل تنكسر الرتابة الرسمية الفلسطينية وتعيد الروح للفعالية السياسية، التي كانت يوما سلاحا من أسلحة البقاء والرد الثوري على جرائم حرب لدولة تتجه أكثر فأكثر الى بناء نظام فاشي عنصري مستحدث!

ملاحظة: نتنياهو أصابه فزع بأن يناديه المتظاهرين بـ "أبو يايئر" أكثر من المظاهرات نفسها..."أبو يائير" قول عربي قح...لهيك النداء استفز عنصرية "أبو يائير" الكامنة...حلو يصير اسمه الإعلامي هيك بدل من بيبي!

تنويه خاص: كان الأولى بالحكومة الفلسطينية في جلستها الأسبوعية اعتبار قرار قضاء حماس المخالف للدستور غير شرعي...بيان الهباش لا يكفي يا د. اشتيه...المسألة مش مزحة!

المصالحة ...وقرار داعشي حمساوي في غزة!

كتب حسن عصفور/ في خطوة داعشية جديدة، اقرت حكومة حركة حماس عبر ما تسميه "مجلس القضاء الشرعي"، قرارات هي الأكثر غرابة في المجتمع الفلسطيني من حيث المبدأ، وتتناقض مع جوهر القانون – الدستور، حول سفر المرأة، فتاة أم متزوجة، وكذلك الشباب فما فوق الـ 18.

حماس التي تتشدق ليلا ونهارا أنها تعمل بكل ما لها من طاقة من أجل انهاء الانقسام، والعمل على "ترتيب البيت الفلسطيني"، وفق المصلحة "الوطنية" تفاجئ العامة بقرارات تعيد الوجه الظلامي لفرضه على المجتمع، نظريا قبل أسابيع قليلة من الانتخابات العامة، وعمليا بعد "ساعات" من اتفاق الحوار في القاهرة.

ما لجأت له حكومة حماس، يعيد الى الذاكرة القرار الداعشي الفتنوي في رأس العام، عندما كفر المحتفلين به والمهنئين به، واعتبره عمل مرفوض، قرار أثار موجة من الرفض الوطني والمجتمعي العام، وحاولت حماس، ونظرا لحساسية الأمر بالنسبة لأبناء فلسطين من المسيحيين اصدار بيان تفسيري للقرار الظلامي دون أن تلغيه، وارسلت وفدا لزيارة كنيسة علها تمحو آثار فعل لفكر متجذر بها.

قرارات السفر الحمساوية الأخيرة قد يراها البعض "مفاجأة سياسية" في توقيت يفترض به البحث عن المشترك، وبث ثقافة الروح الاتفاقية، وليس تنقيبا في ملف الظلامية الفكرية – السياسية، التي سادت جوانب المجتمع منذ خطف غزة يونيو 2007.

غرائب القرارات الداعشية الجديدة، أنها تستخف كليا بالوعي الوطني الذي صنعته المرأة الى جانب الرجل، نضالا لم يعرف تقاسما جندريا، فكانت المرأة الفلسطينية رمزا كفاحيا قبل أن تكون أما وزوجة وبنتا، ولا نعرف هل حماس التي بين صفوفها آلاف من نساء فلسطين، والملقبات بالخنساء يمكنها أن ترى فيما صدر موضع احترام لها، ام إهانة تضاف لغيرها.

لا نعرف وفقا للقرارات الظلامية الحمساوية الجديدة، هل على المرأة أن تصطحب "محرما" معها قبل أن تخرج في مسيرة ضد المحتلين، وأن يرافها "ذكر" كي يراقب حركتها وهي تتصدى للفاشيين الجدد، أو وهي تذهب ترمي الحجارة مع شعبها، دفاعا عن أرض وقضية.

وبعيدا عن سذاجة نص القرارات الظلامية، فجوهرها التقييدي يمنع الفتاة من الذهاب للتعليم الجامعي خارج قطاع غزة، دون محرم معها، ولا نعرف هل السفر الى الضفة الغربية كجزء من فلسطين، يستلزم أيضا مرافق محرم مع المرأة أو الفتاة، أم أن مشاركتها في أي نشاط خارج قطاع غزة يفرض عليها "محرما"، وهل للشاب الذي يفكر الدراسة في جامعات الضفة المختلفة، علية أن يحصل على موافقة مكتوبة مصدق عليها من مجلس التخلف الفكري!

السؤال ليس الى حكومة الدعوشة في قطاع غزة، ما دام هي من أصدر تلك القرارات الظلامية، هل فصائل الحوار في القاهرة تعتبر من حق حماس عبر أداتها السلطوية أن تصدر قرارا خلافا للقانون العام، وما هي الرسالة التي تبحث عنها من تلك الرسالة الشاذة وطنيا.

ما هو الرد الوطني على تلك القرارات، لو سيكون ردا، أم أن الأمر لا يراه بعض اللاهثين عن "صفقات خاصة" مع بعض حماس، لما بعد مرحلة الرئيس محمود عباس معتقدين أنها ستفي لهم بما وعدت.

هل حركة فتح بكل توجهاتها ستقبل هذه الإهانة للمرأة والشباب في فلسطين، خاصة وأنها تتحدث ليل نهار عن قيمة المصالحة والاتفاق ومصداقية قيادة حماس وجديتها، ولن نعيد التذكير بالحملة الداخلية للحركة الإسلاموية التي تخون وتكفر من ليس معها أو مطأطأ الرأس لرغباتها.

هل أصحاب "اللهاث السياسي" مدركين لجوهر تلك القرارات وخطرها على النسيج الوطني – الاجتماعي في بلاد قيمة ثورتها وحدة فعل المرأة والرجل...

عدم مواجهة الداعشية النامية هو خطر لا يقل عن خطر الانقسام...وقبل استكمال المسار يجب أن تلغي حماس وحكومتها الانفصالية في قطاع غزة كل ما هو ضد القانون الوطني...غير ذلك فما يحدث ليس سوى "قنونة – شرعنة" الداعشية المستحدثة في فلسطين.

ملاحظة: الشاعر الأديب السياسي المناضل الإعلامي المذيع الإنسان...سمات وصفات تجسدت في شخص مريد البرغوثي..رحل بلا استئذان، وكأنه مل البقاء بعد أن ذهبت روضه عاشور الزوجة والرفيقة...سلاما يا مريد!

تنويه خاص: أعضاء نادي "التفتفة السياسية" يواصلون إطلاق هراء الكلام... بحثا عن رشوة لم تعد سرية...المصاب بـ "جذام الفكر" وجب علاجه بدري بدري!

"ثنائية" فتح - حماس..من الانقسام الى المجهول السياسي!

كتب حسن عصفور/ دون العودة لجذر البعد الانقسامي المستحدث، وبدايته الأوضح بعد اعلان حركة حماس رسميا 1988، كمواز صريح لمنظمة التحرير وفصائل الثورة، فالأهم بات ما أصبح قائما منذ القرار الأمريكي – الإسرائيلي لفرض مرحلة جديدة من التشويه العام للنظام الفلسطيني الوليد.

انتخابات 2006، كانت خطة أمريكية – إسرائيلية لحرف مسار تطور الكيانية الفلسطينية المعاصرة، التي انطلقت مع اعلان السلطة الوطنية بقيادة الخالد المؤسس ياسر عرفات عام 1994، كأول سلطة فلسطينية فوق أرض فلسطين، ما اعتبرته أطراف رئيسية في الإدارة الأمريكية وغالبية أطراف الحركة الصهيونية، تغييرا جوهريا في المشهد العام، فكان اغتيال رابين وانتخاب

نتنياهو، ثم حرب عسكرية تدميرية من 2000 الى 2004، انتهت باغتيال الشهيد المؤسس أبو عمار.

حرف مسار تطور السلطة الوطنية عبر مراحل انتقالية "جديدة"، كانت تحتاج أدوات لتنفيذها بشكل يبدو أنه "خيار ذاتي" وليس فرضا خارجيا، فكانت "الانتخابات هي الحل" لتمرير المخطط الأبرز ما بعد اغتيال الخالد ياسر عرفات، ونجحت المرحلة الأولى بامتياز غير متوقع، بعد فوز حماس الساحق بفعل فاعل فتحاوي، أوصل الى مرحلة الانقلاب عام 2007 لتبدأ مرحلة من الانقسام، اعتبرها قادة الكيان هي "الهدية الأثمن" لإسرائيل.

وراهنا، بدأت حركة تحديث ولادة لـ "كيانية جديدة" تمهيدا لتغير سياسي وظيفي لصناعة ما يعرف بـ "الحل الممكن" المستوعب للبعد التوراتي في الحل السياسي، الذي تجاهله اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) عام 1993، ما أدى الى ضرورة اسقاطه بكل ما هو ممكن، ولم يبقوا منه سوى مظهر شكلي لتطويق الانطلاقة الاستقلالية.

لم يعد بالإمكان استمرار الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي بمظهره القديم، ولذا بعد أن نجحت أمريكا – إسرائيل بوضع قواعد جديدة لا يمكن لها أن تنتج "دولة فلسطينية مستقلة" وفقا لقرار الأم المتحدة 2012، وليس فقط حسب قرارا ت الشرعية الفلسطينية، لذا أصبح الهدف الرئيسي كيفية تحديث "الكيانية" لتكون "شريك التسوية الجديدة".

وبعد ان أكدت حماس أنها "شريك موضوعي" لدولة الكيان في التفاهمات الأمنية في قطاع غزة، برعاية قطرية، ونجحت نجاحا مبهرا فاق قدرة السلطة الفلسطينية في الالتزام بما تعهدت به، ما جعل من الحركة الإسلاموية "شريكا محتملا" في الكيانية الجديدة، ولذا كانت الانتخابات الهندسة الضرورية لتمرير ذلك، وأيضا عبر مشاركة فتح (م7)، التي تسارع لتكريس "ثنائية سياسية" مع الحركة الإسلاموية، ترتيبا للقادم، وتعديلا في المشهد من "البعد الانقسامي" الى "البعد التشاركي".

"ثنائية" فتح (م7) وحماس لم تعد استنتاجا بل هي واقع قائم بعيدا عن "ضجيج المتمردين" في قواعد الحركتين، وعلهم يمثلون أغلبية ولكنها غير قادرة على العرقلة حتى الآن، فما بات بين أصحاب المصالح داخل حماس وفتح للتشارك الثنائي، أكثر قدرة تأثيرية في صنع المطلوب أو لتأسيس "عهد جديد".

"الانتخابات هي الحل" لتمرير المشروع الجديد، نعم كما كانت لتمرير المشروع الانقسامي، ولكن هل ستكون نتائج حقل الانتخابات كما كانت حسابات البيدر، وتفرض "الثنائية المستحدثة" بقوة التصويت أم أن الغضب المخزون سيقرر حسابا غير حسابهم...وهل يؤدي ذلك الى تغيير في المسار السياسي العام، جوهر المشهد لا يصل الى جواب إيجابي، فـ "الثنائية" مطلوبة كخيار الى فترة تمهيدية وبعدها قد يكون الانقلاب الثاني...وتلك مرحلة تستوجب تفكيرا خارج صندوق المسار النمطي.

"الانتخابات هي الحل" لصناعة كيانية غير مستقلة، وأداتها الى حين "ثنائية" فتح (م7) وحماس...فلتستعد القوى خارج لعبة الاستقطاب المستحدث، كي لا يصبح القرار غير المحلي فرضا لا فكاك منه، علها تربك المشهد قبل فوات الآوان، ويصبح الندم نكتة سياسية ونعود لتكرار جملة بليدة "ألم نقل لكم"!

ملاحظة: تفسيرات الإدارة الأمريكية لجوانب "تقرير خاشقجي" مضحكة جدا، تكشف ارتباك طفولي في التعامل مع قضية حساسة جدا...لو بعض العرب يدركون أن أمريكا ليست أمريكا لتغير أمرنا من حال الى حال..بس وين!

تنويه خاص: كأن قوى التيار الشعبي الوطني الديمقراطي في فلسطين تعتقد أن الانتخابات في القرن القادم..ماشية الهوينا في كل شي...لو استمر الحال على هيك ابقوا قابلونا لو أفلحتم في أي شيء!

"خلية أزمة فلسطينية" لحصار "مطبات" ما قبل الانتخابات!

كتب حسن عصفور/ منذ اللحظة الأولى لصدور بيان الـ 15 بندا بعد حوار القاهرة فبراير 2021، كان واضحا أن البيان يحل مجموعة من "الثغرات"، او مطبات ستخلق أجواء غير صحية ما قبل العملية الانتخابية، خاصة وأن ثقافة الانقسام بل و"العداوة السياسية" أعمق من صور "المحبة الإعلامية" بين أطراف المعادلة الفلسطينية.

ولأن "الغموض" أو تجاهل معالجة بعض المسائل الضرورية ليست حلا، فقد بدأت حركة التلاسن – التراشق بين أطراف البيان، وإن كانت مركزة بين فصيلي الانقسام أكثر، فتح (م7) وحماس، داخل وخارج فلسطين.

مراسيم الرئيس محمود عباس الخاصة بالحريات العامة ومقاعد مسيحيي فلسطين، ثم توقيع تفاهم الغاز بين فلسطين ومصر، ومسألة الاعتقالات السياسية وحركة التوظيف المفاجئ لحكومة حماس، من بين القضايا الأبرز التي فتحت باب الحملات الإعلامية الاتهامية المتبادلة، لم تقف عند حدود الاستفسار والمعرفة، بل قاربت الحد الاتهامي، وبعض من طرفي الحركتين تجاوز المسموح به، وقال كلاما لا يبشر خيرا قادما.

ولأن "مطبات" بيان القاهرة لم تعالج مباشرة، كان من الطبيعي بروز الأزمات التي ظهرت سريعا على المشهد الفلسطيني، ما يهدد بعضا من "ملامح" التكوين القادم للنظام الفلسطيني الانتقالي الجديد، خاصة مع غياب تشكيل حكومة من "لون واحد"، وفق القانون الجديد، ما سيفرض حالة "التشارك بالإكراه" بين مختلف مكونات البرلمان القادم.

ولكيلا تصبح الحالة التبانية واقعا خطرا، يمكن المبادرة، وسريعا، الى تشكيل ما يمكن تسميته بـ "خلية أزمة" لمتابعة ما يكون من سوء فهم لما بعد البيان، ولحصار ما يمكن حصاره من مواقف قد تصبح ضارة بالمعنى العام.

"خلية الأزمة" تتشكل من أطراف البيان – حوار القاهرة، زائد ممثل عن المنظمات الحقوقية الفلسطينية، يمكنها أن تكون إطارا فاعلا، دون اعتبارها مرجعية سياسية، بل إطار تفسيري مؤقت الى حين إجراء الانتخابات، التي لم

يبعدنا عنها سوى أسابيع قليلة، تنتهي معها، كي لا يعتقد البعض أنها "إطار سياسي جديد" يماثل "الإطار القيادي" القديم، كي لا نقع في حساسية مجانية.

الخلية لا تمس أبدا بما للحكومة الفلسطينية في تنفيذ قرارتها التي ليست جزءا من اتفاق القاهرة الأخير، ولا تعيد تفسير المراسيم التي تمت الموافقة عليها، ولكن لكل ما قد يبرز من سوء فهم عام، في المرحلة الانتقالية الى ما بعد تنصيب المجلس التشريعي.

القيمة السياسية لتشكيل "خلية الأزمة"، انها تعيد ترتيب أولويات الثقافة السياسية من عداوة وصلت الى حد التخوين، الى خلافات في طريق التعاون الإجباري، ومحاصرة كل ما يمكن حصاره من "الثقافة المعادية" للآخر المخزونة منذ زمن بعيد.

ومع تطور التقنيات، وبروز حركة التواصل الإلكتروني يمكن لتلك الخلية أن تكون في حالة طوارئ، ولها حق التوضيح العلني لما يراه أطرافها لو كان ذلك ضرورة، بديلا لتراشق أطراف البيان تهما تسمم المشهد العام.

تشكيل "خلية أزمة" يمنح مصداقية ما لأطراف بيان القاهرة، والتي تفتقدها كثيرا مع الشعب الفلسطيني لأسباب لا وقت لتعدادها، بعد ما أوصلت القضية الوطنية لحدود الكارثة الكبرى.

ملاحظة: افتعال بعض شخصيات حمساوية شوشرة كلامية حول توقيع "تفاهم الغاز" بين مصر وفلسطين يثير الشكوك، خاصة وأن حكومتهم لم تنطق...هل كانت حركة افتعالية ترضية لحسابات تركية قطرية.. بدها تفكير!

تنويه خاص: عودة الكلام عن نشاط "الرباعية الدولية" متزامن مع تصريحات أمريكية للانسحاب النسبي من خطة ترامب يحتاج "استعداد وطني فلسطيني جاد"...والباقي عند الفصائل!

"رئاسة الوطني" وتنفيذية منظمة التحرير...الحضور الغائب!

كتب حسن عصفور/ انتهت جولة "الحوار الوطني" الفلسطيني في القاهرة، بتوصيات بيان الـ 15 بندا، بعضا منها يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية، وخاصة عقد لقاء في نهاية مارس 2021 لبحث مسألة انتخابات المجلس الوطني المقررة لها في أغسطس من العام الحالي.

ولأن الأمر يتعلق بـ "برلمان الشعب العام"، فهو يستحق تدقيقا واستعدادا جادا كي لا يصبح الأمر وكأنه فعل "تحصيل حاصل" سياسي بين قوى وفصائل، دون اعتبار لغالبية شعبية تنتشر في مختلف أرجاء المعمورة، لها الحق الكامل أن تكون جزءا من أي عملية "ديمقراطية" ممكنة، وليست إعادة انتاج تركيبة حزبية تتقاسم كل ما يمكنها بقوة الأمر الواقع.

ومن أجل وضع تصور عام، يجب اعداد تصور أولي شامل حول المجلس الوطني القادم في المرحلة الجديدة، خاصة وهناك فرص حقيقية لإنتاج "برلمان عام" يكون أقرب لتمثيل الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده.

ومن أجل ألا يكون لقاء القاهرة القادم، مسألة شكلية واستجابة لبيان مسبق، وجب عقد سلسلة لقاءات بين "رئاسة المجلس الوطني" و "بقايا" اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، لوضع رؤى متعددة حول الانتخابات المقررة، والآلية التي ستتم بها، وقبل كل ذلك تحديد المواقع الممكن إجراء الانتخابات فيها، وتحديد قواعد العمل لذلك.

وربما أصبح من الضرورة دراسة عدد أعضاء المجلس الوطني، ومهامه ولجانه كافة ومهام كل منها، بما يتفق مع وجود "برلمان خاص" بحدود الضفة وقطاع غزة، ودراسة العلاقة بين المجلسين، ليس بجملة ترد في بيان، بل بتحديد مهام ومسؤوليات بحيث لا يجد المجلس العام صلاحياته تذهب تدريجيا لـ "البرلمان الخاص".

من المعلوم، ان هناك مواقع يمكن بكل سهولة أن تجري بها انتخابات المجلس الوطني، خاصة في دول أوروبا والأمريكيتين، وحيث وجود فلسطيني في دول أفريقية وآسيوية غير عربية، ولذا يجب تشكيل "لجان خاصة" لتحديد الوجود

مبكرا في تلك المناطق، والتي قد تفرض آليات تختلف عما هو الواقع الفلسطيني في دول عربية.

ولأن الانتخابات في البلاد العربية جميعها، قد لا يكون متاحا، فالأمر يتطلب وضع معايير دقيقة حول آلية التمثيل، خاصة مع وجود مؤسسات ونقابات شعبية كانت رافعة للعمل الوطني، لكنها قد تكون فقدت كثيرا من بريقها في السنوات الأخيرة.

ولذا الانطلاق التحضير للقاء القاهرة القادم يجب أن يبدأ من اليوم وليس الغد، لو أن الأمر حقا يراد بحثا لتطوير البرلمان العام للشعب الفلسطيني، وربما يجب تشكيل لجنة قانونية – سياسية خاصة لبحث مهام منظمة التحرير وميثاقها وفق المرحلة الجديدة، وعدد أعضاء اللجنة التنفيذية والمهام الموكلة لها، بحيث لا تصبح دوائر هامشية لصالح وزارات السلطة القائمة في الضفة وقطاع غزة، كما هي التجربة منذ ما بعد 2006، وخاصة الدورة الأخيرة للمجلس الوطني المنعقد في رام الله يناير 2018، والذي شكل انتكاسة وطنية.

ولعل الأمر يستحق التفكير المبكر في كيفية العلاقة حال إعلان دولة فلسطين، أهي لمواطنيها أم لسكانها، وهل برلمانها للشعب أم لبعض من الشعب...تعقيدات تفوق حدود لقاء لساعات.

التحضير المبكر من "رئاسة المجلس وتنفيذية منظمة التحرير" للقادم السياسي، وعدم تركها لاجتماعات تحت الضغط يمثل قوة للتطوير الذي أصبح ضرورة لا بد منها في المرحلة المقبلة.

ملاحظة: منع دولة الكيان من وصول لقاح كورونا الى قطاع غزة تحول من كونه مأساة الى مسخرة، بعد أن تذكر بعض "الغزازوة" التهديد والرعيد بأن القطاع سيحصل على اللقاح "خاوة"...خاوة خاوة بس وينه يا خووو!

تنويه خاص: رسالة الرئيس التونسي قيس سعيد بخط اليد نسخا أثارت إحساسا فريدا...بعيدا عن مضمونها في صفع من يريد خطف تونس "سلبطة"، فهي عكست صورة لفنان وصبور لم نره في عصرنا الحديث...يسعدك سي سعيد!

قانون الانتخابات الفلسطيني..هل ينتج "شراكة بالإكراه"!

كتب حسن عصفور/ من الميزات الأبرز، والأكثر أهمية، في تعديل القانون الانتخابي الفلسطيني، هو اعتماد نظام "القائمة النسبية"، كما في غالبية دول العالم، تعديل سيفرض ذاته على النظام القادم، وسيحدث تغييرا جوهريا في شكل العلاقات التي ستكون.

بعيدا عن الدعاية الإسرائيلية، أو التهويل الأمريكي، بأن الانتخابات ستعيد حماس الى الفوز في التشريعي القادم، فليس الهدف من تلك "الترهات" سوى إحداث بلبلة داخلية وتشويش المسار الذي لا يراد له أن يتم في مشهد سلس، ولهم مصلحة مطلقة بأن تتواصل "الحالة العدائية" كمظهر عام للمشهد الفلسطيني، خاصة بين طرفي الانقسام فتح (م7) وحماس.

أساس الدعاية العبرية، وبعض إعلام أمريكي كيفية حماية "الجوهر الانقسامي" سياسيا ثقافيا، حتى وإن تم إجراء الانتخابات، كون الانقسام الهدية الأكبر لدولة الكيان والاحتلال، ولذا فهي حريصة أن تكون طرفا مباشرا في التأثير على المنتج الانتخابي بأشكال مختلفة.

النظام الانتخابي الجديد، لن ينتج فوزا لقائمة منفردة لحركة سياسية بالأغلبية المطلقة، أي ما يعادل 67 نائبا من أصل 132، او 63 لو تم استبعاد مقاعد المسيحيين الـ 7، وفقا لمرسوم الرئيس محمود عباس الأخير، خاصة وأن القوتين المركزيتين في البرلمان السابق، فتح (م7) وحماس فشلا كلية في تقديم ولو نسبة جزئية مما كان ببرنامجهما في انتخابات 2006، وكشفت حكومتيهما الكثير مما يستحق العقاب الشعبي، ليس فقط بالجانب السياسي الذي مهد لأكبر عملية تهويد في الضفة والقدس، وفصل جغرافي – وطني منذ عام 2007 بين الضفة والقطاع، ولكن ما أصاب الفلسطيني من "ويلات" اجتماعية أفقدته كثيرا من "كرامته الوطنية".

وأي كان ضعف الخيارات الأخرى، فالانتقام التصويتي لن يكون مستبعدا أبدا من طرفي الانقسام، مع ما اصابهما داخليا من "توترات" ستظهرها صناديق

الانتخاب، سواء أقرت به قيادتي الحركتين، ام تجاهلته، فتلك لن تغير من الأمر شيئا.

ولأن الأغلبية لن تكون لطرف منفرد، فما سيكون لما بعد الانتخابات مشهدا سياسيا فريدا، ويصبح تشكيل الحكومة غاية في التعقيد، افتراضا أن فتح وحماس ستتقبل النتائج بشكل سلس، ولن يضعا عرباتهم الخاصة أمام قطار المسار.

التكوين القادم للبرلمان الثالث لسلطة الحكم الذاتي الانتقالي، سيضم ممثلين فتح (م7)، والتي ستفقد كثيرا من أصواتها، في حال تشكيل قائمة انتخابية برئاسة د.ناصر القدوة بتحالف مع ما يعرف بـ "تيار مروان البرغوثي"، قائمة قد تكون أحد مفاجآت المشهد القائم مع قائمة تيار الإصلاح بقيادة محمد دحلان، والتي تبرز بقوة ملموسة في المشهد، وكلا القائمتين سيحصدان مقاعد تجعل منهما الحضور الأكبر، وفي حال تعاونهما ما قبل أو ما بعد الانتخابات، فربما يكونا الكتلة الأكبر.

كتلة حماس في حال فوزها بالترتيب الأول، لظرف ما، فلن تتمكن من الأغلبية.

ولو نجحت قوى اليسار بتشكيل "قائمة تيار وطني ديمقراطي" أو ما يمكن تسميته بـ "الكتلة الشعبية"، فقد تحقق حضورا لافتا يجعل منه مقررا في ميزان القوى البرلماني.

ولو أقدم د.سلام فياض على تشكيل قائمة، فحجم تأثيرها غير معلوم، نظرا لغياب فعاليات "التيار الفياضي" في غياب قائده.

لذا التشكيل البرلماني القادم سيفرض ما يمكن تسميته "التحالف بالإكراه"، لتشكيل الحكومة أولا والهيئات البرلمانية ثانيا، وقد يكون الخيار التحالفي الأول بين فتح (م7) وحماس وكلاهما له مصلحة بحماية "مكتسبات خاصة" تشكلت طوال السنوات الماضية، رغم أن البعد الانقسامي في الثقافة الحزبية أعمق من أن يحل بمظاهر سطحية.

خيار إكراهي آخر، لجوء فتح (م7) الى تحالف مع اليسار ولكنه قد لا يكون كافيا للهروب من "تحالفها" مع حماس، فهل تجد ذاتها مجبرة الى اللجوء الى كتلتي

القدوة ودحلان (او كتلتهما الموحدة – المتعاونة)، وهو ما يمكن اعتباره الخيار الأكثر كراهية لفريق الرئيس عباس، وقد يكون محرما.

فتح (م7) خياراتها قد تكون أضيق من حماس، والتي لن تجد عقبة في تشكيل تحالف مع فتح (م7) رغم مرارته السياسية، أو مع "الكتلة الشعبية" وكتلة / كتلتي القدوة ودحلان، مع أن القدوة له موقف واضح جدا من حماس.

الأمر ما بعد الانتخابات أكثر تعقيدا مما قبله رغم مظهره الانقسامي...فتشكيل الحكومة سيكون أمامه الكثير من المطبات ليس سياسية أمنية فحسب، بل في التكوين المفترض، وستزداد تعقيدا لو لجأت فتح (م7) الى حركة حماس كـ "حل إنقاذي" لها.

ربما ينتقل المشهد الفلسطيني من الحالة الانقسامية الى مشهد "التحالف الإكراهي" الى أن يجد جديد سياسي، بعد الانتخابات الرئاسية، إن حدثت، وانتظارا لتشكيل "الوطني الجديد"، توافقا وانتخابا، كي يقرر هل تستمر الفترة الانتقالية أم يتم الخروج منها، قبل أن تبدأ حركة البحث التفاوضي نحو "الحل الممكن".

ما بعد الانتخابات أكثر تعقيدا من الفرح بها، لكنه بات مسارا إجباريا للجميع...ولذا التحضير المبكر لما سيكون بعدها قد يكون خيارا مناسبا لحصر "الضرر السياسي المنتظر"!

ملاحظة: القرار القرقوشي حول استقالة الموظفين وقبلوها شرطا للترشح الانتخابي أصبحت واقعا بعد نشر لجنة الانتخابات توضيحاتها الأخيرة...الأمر ليس التوضيحات فقط بل أنها أكدت مين صاحب القرار...مش هيك يا فصائل الصوت!

تنويه خاص: قوى اليسار الفلسطيني قد تفقد كثيرا من بريقها لو مارست هواية النقاش المفتوح لتشكيل قائمة مشتركة...الناس بدها "نموذج مختلف" مش نموذج "منُهك ومنِهك"!

قرار "الجنائية الدولية" حول فلسطين..انقلاب سياسي بثوب قانوني!

كتب حسن عصفور/ ربما يسجل التاريخ الإنساني قبل السياسي، يوم 5 فبراير 2021، كأحد أهم محطات التاريخ الحديث للشعب الفلسطيني، عندما قررت المحكمة الجنائية اعتبار ولايتها القانونية تشمل الأراضي الفلسطينية المحتلة، حسب قرار الأمم المتحدة 2012، في الضفة وقطاع غزة والقدس الشرقية المحتلة.

وأكدت قيمة القرار، نيابة المحكمة الجنائية التي رحبت (بفرض الوضوح القانوني في مسألة الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية في هذه الحالة... وتدرس بدقة هذه الخطوة لتعلن لاحقا قرارها حول الخطوات التالية، انطلاقا من ولايتها المستقلة وغير المنحازة تماما، والتزاماتها بموجب نظام روما الأساسي).

للمرة الأولى في الصراع الفلسطيني مع دولة الكيان، تنتقل المسألة من سراديب السياسية والأمم المتحدة، التي أصدرت من القرارات لصالح فلسطين، ما يبني دولا وليس دولة، لكنها دوما كانت تجد العقبة عبر جدار الصد الواقي في واشنطن، رغم القيمة الكبرى لتلك القرارات في سياق الصراع الشرعي مع دولة الكيان.

قرار المحكمة الجنائية الدولية، وتأكيد نيابتها حق الولاية على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، رسم بوضوح لا غبار عليه، حدود الدولة الفلسطينية، دون مساس أو تعديل، وتلك مسألة جوهرية في المعركة القادمة، خاصة لجهة إعلان دولة فلسطين دولة تحت الاحتلال وفقا لقرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012، لتنتقل القضية من حال مرتبك سياسي الى حال قمة الوضوح السياسي.

قرار الجنائية أنهى موضوعيا، الفترة الانتقالية التي طال أمدها 4 أضعاف ما كان متفق عليه في اتفاق اعلان المبادئ (اتفاق أوسلو)، حيث كان يجب أن ينتهي موضوعيا عام 2000، لكن دولة الكيان المحتل، اعادت عمليا احتلال الضفة والقدس، وأغلت جوهر الاتفاق، ومارست أوسع عملية تهويد وضم، ونشر

الاستيطان، ما يضعها ليس دولة احتلال فحسب، بل دولة إجرام لصوصي، بما فعلته من تغيير في هوية أرض وسكان.

فالتهويد القائم على الاحتلال، ليس مظهرا عنصريا فحسب كما يعتقد البعض، بل هو جريمة حرب كاملة الأركان، من حيث جوهره، وأكثر خطورة من الاستيطان ذاته، ويفوق عمليات الضم التي قامت بها حكومات الكيان منذ عام 2004 حتى تاريخه.

قرار "الجنائية الدولية" بتجاوز الاتفاق الموقع عام 1993، يمثل نقلة نوعية – استراتيجية، ويفتح الباب بوضوح أمام حقيقة دولة فلسطين قانونا وسياسة، ولا يجب أن تبقى قيود "المرحلة الانتقالية"، ما يحكم الثقافة الرسمية الفلسطينية.

قرار "الجنائية الدولية"، لا يقتصر أبدا على ملامح المطاردة عن الجريمة المباشرة، بل هو باب صريح لكل الجرائم الإنسانية منها، وما يتعلق بالأرض وخاصة مسألتي "التهويد والضم ومعها الاستيطان"، حيث تمثلان الجريمة الأكبر التي تستهدف البعد الكياني لشعب وهويته المعترف بها رسميا، ليصبح قوة دفع كبيرة لقرار الجمعية العام 2012.

الحدث الجديد، يجب أن يكون القاعدة الرئيسية للحركة الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية، ولعل الأمر يحتاج إعادة تنشيط "خلايا العمل" التي بدأت للدفع نحو ذلك القرار، وأن تفتح ورشة عمل سياسي حقيقي كي لا يصبح القرار التاريخي مجرد حالة "احتفالية"، خاصة وقيمته القانونية تتطابق كليا مع الهدف السياسي الفلسطيني.

الترحيب اللغوي لا يكفي للبدء في التعامل مع القرار، بل يجب إعادة الروح لما سبق من لجنة قادها الراحل الكبير د.صائب عريقات، والذي يجب أن ينال حقه تقديرا، رغم الغياب لما بدأ من فعل لصناعة الحدث الأهم في المؤسسة الجنائية دوليا.

ودون رضوخ لأي محاولة ابتزاز محليا أو دوليا، يجب على رئاسة فلسطين وحكومتها أن تنتقل فورا من "الترحيب الحار" الى "المتابعة التنفيذية"، وخارج حسابات "المساومة" أو "صفقة جديدة" تعيد ذاكرة الصفقة السوداء في تقرير

غولدستون، عندما تنازلت الرسمية الفلسطينية عن حق كان له أن يعيد رسم مشهد بأكمله.

دون ملامة لما كان، يجب الانطلاق فورا كي يصبح القرار قاطرة قانونية لدعم الهدف السياسي الفلسطيني في مطاردة دولة الكيان، وحصارها في كل مكان...فهناك كل ما يمكن فعله، لو اريد حقا فعل ذلك، وأخذ حق شعب اعتقدت الحركة الصهيونية ودولتها أنها تمكنت منه...دون حساب لمحطة تاريخية تكسر مشهد الظلامية الذي طال أمده.

نعم...دقت ساعة الانتماء لوطن وقضية عبر قناة عمل قد تكون الأهم منذ عام 2000 حتى تاريخه، وعلها تكسر ظهر الانقسام بعد أن فشلت كل أدوات حصاره...

قرار 5 فبراير 2021 سيبقى محطة فصل بين يوم ويوم، بين حدث وحدث...وسلاما لروح كل ما غادر قبل أن يرى ما حدث انتظارا ليوم قيام دولة فلسطين بلا احتلال!

ملاحظة: ربما يغير أهل اللغة تعريف الانتهازي لتستبدل الكلمة باسم "نتنياهو"...تخيلوا أنه يعمل على توزير عربي مسلم سني استغلالا لما يمثل وليس حبا بما يمثل، بعد أن سرق دعما "إسلامويا"!

تنويه خاص: عزب العلايلي فنان من طراز خاص، مثقف منتم لشعب ووطنه مصر، لكنه كان عاشق لفلسطين القضية والشعب..سافر الفنان الكبير وترك كل ما يبقيه حيا..سلاما لروحك أيها الفارس النبيل عزت!

لقاء الـ "48 ساعة" الفصائلي في القاهرة...لا فشل ولا نجاح!

كتب حسن عصفور/ يمكن تلخيص ما نشر من مواد إعلامية، وتعبئة سياسية ما بين فصيلي الأزمة الانقسامية، فتح (م7) وحماس، بصفتهما الأكثر تحملا لما وصلت اليه الأزمة الكبرى، أنها حملة تبشر مسبقا بأن النجاح السياسي يحتاج الى معجزة.

فممارسات كل منهما لا يمنح المتابع – المتابعين، ان عناصر تجاوز الأزمة الوطنية متوفرة بين الطرفين الرئيسيين فيها، ولا يعني ذلك أن الفشل أيضا سيكون نتيجة لـ "لقاء القاهرة"، وتلك ليس بـ "فزورة سياسية"، بل توصيف لحقيقة باتت قائمة في ضوء التطورات الأخيرة.

عوامل عدم النجاح متوفرة بقوة، عبر أشكال الحكم والتحكم في كل من مناطق سيطرة فتح (م7) ببعض مناطق الضفة الغربية، وملامح حضور في بلدات مقدسية، بكل الممارسات التي لا تمنح لغيرها وأجهزتها قدرة على الفعل دون موافقتها، أي كان ذلك الغير، صديقا مقربا، او صديقا تحت الفحص، أو مشكوك بأمره، فيما تحاصر بكل ما يمكنها حركتي حماس والجهاد.

وفي قطاع غزة، تبدو اللوحة أكثر سوادا مما هي في الضفة، حيث تصادر حماس كل شيء تقريبا في قطاع غزة، فلا يوجد لها صديق في حكم أو حكومة، مقربا كان أو مشكوك بأمره، فهي هناك "الواحد القهار" من أول سلك لحاجز بيت حانون، الى سلك معبر فح، ومن سلك السياج الشرقي الى رمال شاطئ البحر، وتتصرف وكأن كل ما به وداخله، ملكية خاصة، أرضا ومصالح، ولو تمكنت لأصبح الناس أيضا.

لقاء القاهرة، الذي يبدأ يوم 8 فبراير 2021 ليومين، لن يصل الى وضع أجوبة لكل ما على طاولة البحث، لا سلطة ولا منظمة ولا طبيعة النظام القادم، او المراد أن يكون، بين سلطة غير كاملة الملامح، ام دولة لا تزال تنتظر اطلاق سراح "مرسوما" معتقلا في مكتب الرئيس محمود عباس منذ سبتمبر 2012، بعد أن وافق العالم عبر الأمم المتحدة، منح بعض الحق الفلسطيني بقبول دولة الشعب صفة عضو مراقب، مع ان الأصل أن تصبح عضوا كاملا.

ورغم أن قرار "المحكمة الجنائية الدولية" يوم 5 فبراير 2021، سجل ترسيخا للاعتراف بفلسطين دولة عضو في المحكمة، يعتبر نقلة سياسية نوعية، كان سيكون قاطرة دفع كبيرة للحق، لكن واقع انقسام المشهد لن ينقل الأمر الى الأمام كثيرا.

ملامح "الفشل" متوفرة جدا، ولكن هل يمكن أن يكون ذلك نتاج لهذا اللقاء، واعتباره كما كان سابقا، وليعد كل من طرفي الأزمة الى حيث كان، فذلك أيضا

خطأ سياسي وكبير، فقواعد حوار "لقاء القاهرة" المستحدث، تختلف، وجوهريا، عما سبقه من لقاءات – حوارات، وبالتالي ستكون نتائجه مختلفة تماما.

لأول مرة تكون اللقاءات وهناك مرسوم انتخابي واضح يحدد طريق ما نحو "مرحلة" مختلفة عما سبقها، فالحديث عن أن الضفة وقطاع غزة والقدس هو دائرة انتخابية واحدة، يقطع الطريق على أي جهة منع إجراء الانتخابات، بما فيها القدس (رغم ما يحمله ذلك من هروب سياسي لصالح الموقف الإسرائيلي)، ولذا لا يمكن لحماس أن تصادر الحق الانتخابي، كونها باتت لدائرة واحدة وعبر آليات لا تلزم مقرا أو مكانا، وتلك ميزة تفوقت فيها فتح (م7) كثيرا على حماس.

والى جانب الدائرة الواحدة، هناك شكل جديد هو القائمة الانتخابية فقط، وهو ما يحرم حماس كثيرا من ميزة الفردية التي منحتها تفوقا غير مستحق أبدا عام 2006، ولذا فقيادة الحركة وكل كادرها يعلم يقينا أنها الخاسر الأكبر من القانون الجديد.

ولذا الفشل غير ممكن بالمعنى التقليدي، والنجاح غير ممكن بالمعنى التقليدي. فبعد الانتخابات (لو حدثت)، ستجد حماس واقعا أنها ليست الفائز ولن تستطيع الحكم بلا فتح، ومن الصعب التوصل الى تبادلية كما دولة الكيان، وهنا هل ستتخلى عن كل ما لها في قطاع غزة...السؤال الذي ينتظر وقد يطول، ولكن ذلك أيضا سيكون له عواقب وكثيرة جدا.

ولذا ما يمكن القيام به لتحصين مرحلة اللا نهاية، هو وضع قواعد محددة، تضمن ترجمة الانتخابات واقعا، مع تشكيل إطار "قيادي" خاص يكون بين "مرجعية سياسية مؤقتة" وجهة متابعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه ومما تم الاتفاق على بحثه لاحقا.

فمن يعتقد أن 48 ساعة في القاهرة، ستنهي كل ما كان من "أزمات" عمرها عشرات السنين، وليس فقط مع الانقلاب الأسود يونيو 2007، فهو واهم تماما، بل ساذج تماما.

ملاحظة: الترحيب الفلسطيني الرسمي والحزبي بقرار المحكمة الجنائية الدولية يستحق فورا تشكيل "لجنة خاصة"، تضم قوى سياسية وهيئات شعبية لمتابعة ما سيكون...وهي فرصة لكسر الردح الحزبي.

تنويه خاص: من باب حسن "النوايا" ليش ما تفرج السلطة في رام الله وحكومة حماس عن المعتقلين لديهما...خطوة صغيرة بس ممكن تفرح ناس وتفرج عن كرب ناس...مفترضين أن بكم بعضا من حس تجاه الناس!

لقاح بالواسطة في بعض فلسطين.. "أم الفضائح"!

كتب حسن عصفور/ يبدو ان مسألة كورونا الوباء واللقاح، ستترك كثيرا من بصماتها في مختلف نواحي الحياة، بعيدا عما قد يكون من البقاء أو الموت أثرا لجائحة لا تعرف "وساطة" من هذا أو ذاك.

الوباء أحدث إرباكا في المشهد الكوني، ولم تتمكن منه أي قوة عظمى أو صغرى سوى ان لا يهاجم بذاته هذا المكان أو ذاك، وكانت نسبة الوفيات والإصابات في الدول التي يقال إنها الأكثر تطورا هي الأعلى، ليس عجزا بل لأن الوباء يحتاج التزاما بإجراءات تبدو منهكة وصعبة على من اعتاد حياة خارج "القيود".

غالبية الدول سارعت الى ترتيبات خاصة، وكل حسب ما ممكن له، ومن بينها كانت "دولة فلسطين" وفقا لتعديلات الرئيس محمود عباس المراسمية الأخيرة، التي أعلنت مرارا وتكرارا انها عملت وتعمل وستعمل لمواجهة الوباء، ويوميا يخرج من الناطقين متعددي المهام، ليشرحوا الى الشعب آليات وإجراءات تقوم بها "الحكومة" للحد من انتشار الوباء.

وأخيرا، أعلنت الحكومة رسميا أنها تمكنت من توفير اللقاح المضاد للوباء، وبات ممكنا تناوله، دون ان تحدد كيف ولمن ومتى، ولكنها قالت بتوفره، دون التدقيق فيما هي حقيقة الفعل وفقا للكلام، ورغم رفضها تبرعات لقاح من دولة عربية

تحت ذريعة "ثورية" أنها ضد التطبيع، فلن نقف أمام مصداقية سبب الرفض، اهو "وطني" أم "شخصي" لغاية في نفس رافضها.

وبين الكلام المتلاحق عن توفير اللقاح، و"التفاؤل الشعبي" بأن بعض المواجهة ستبدأ، خرجت واحدة من مؤسسات العمل الأهلي لتفجر أحد أبرز القنابل السامة وطنيا واجتماعيا، عندما نشرت تقريرا يوم 27 فبراير 2021، تعلن من خلاله حدوث "واسطة" في توزيع اللقاح، ولا توجد آلية واضحة لكيفية الحصول عليه.

اتهام لا يحمل تفسيرا لغويا بصراحته المباشرة، ولم يكن سريا بل جاء علنيا، وبلغة عربية غير مترجمة، ولكن الحكومة والمؤسسة الرسمية بكل أركانها، تجاهلت تماما أحد أخطر التقارير التي تمس بمصداقيتها أولا، وتؤكد فسادها ثانيا، وتشير انها ليست حريصة على حياة الناس بقدر حرصها على "بعض الناس"...

تقرير ما كان له أن يمر ساعة واحدة بعد نشره إعلاميا، دون أن تنتفض الحكومة وأركان السلطة بكل مكوناتها لمتابعة مجرى التقرير، وتبدأ بالتحقق فورا، وتشكل "لجنة طوارئ خاصة" لمعرف "الحق من الباطل"، ولو كان به حقا فالحساب يجب أن يكون بحجم الجريمة، وإن كان قولا باطلا فيجب عقاب مروجي الباطل بقيمة الأثر المتروك اجتماعيا لسمعة وتأثير.

تخيلوا لو أن التقرير صدر عن مؤسسة عبرية أو أجنبية بلغة إنجليزية، هل يمكن أن يمر كما مر تقرير لمؤسسة فلسطينية، هل الأمر لا زال مخزونا بـ "عقدة الأجنبي"، أم ان الاستخفاف وصل الى حد "البلادة" ما دام جدار الحماية أعلى من قدرة الاختراق الشعبي...

الاستخفاف بتقرير خطير هو جريمة مضافة لجريمة الاتهام، بأن تصبح حياة الانسان الفلسطيني سلعة تبحث عن رشوة كي تواجه الوباء، والبعض ينالها دون مال بل بمعرفة و"صحبجية" خاصة.

ومع ذلك، لا زال في الوقت بقية أن يسارع رئيس الحكومة النشط كثيرا في وصف الحال العام، د.محمد اشتية بأن يشكل لجنة تحقيق فورا وبلا أي انتظار،

يمنحها كل الصلاحيات للتدقيق فيما تم نشره عن جريمة "واسطة اللقاح"...غير ذلك لكل قول كلامه.

ملاحظة: تأخرت وكالة الأنباء السعودية نشر خبر مكالمة أمير قطر تميم مع بن سلمان عن نشره بالوكالة القطرية ما يقارب الساعتين...معقول كان الحكي بلغة مش مفهومة في المملكة، ام كانت "قرصة ودن" من الشاب المتمرد...مجعلكة صراحة!

تنويه خاص: معقول يكون خروج "الكتلة الإخوانية" في الداخل الفلسطيني 48 عن "المشتركة" والتقارب الصريح مع اليمين المتطرف مقدمة لوساطة لاحقة بين حكومة الكيان و"حركة حماس"...بدها تدقيق كتير!

لمنع سقوط الفصائل الكبير في لقاء القاهرة...التصويب الضرورة!

كتب حسن عصفور/ وأخيرا، أصبح "لقاء القاهرة" واقعا، بعد أن وجهت الشقيقة الكبرى مصر دعوات الى الفصائل "الرسمية" التي عليها مناقشة مستقبل المشهد السياسي، دون جدول محدد لمواضيع البحث، رغم أهمية اللقاء وقيمته "التاريخية" للقضية الوطنية الفلسطينية.

من تابع تصريحات غالبية الفصائل – القوى المشاركة، سيجد أنها حددت جدول أعمال اللقاء وفقا لرغباتها، فمن قائل الى انه سيبحث "كل شيء" وعقولنا مفتوحة، وقائل أن "البرنامج السياسي" يمثل "أولوية مقدسة" الى بحث المراسيم مع ضرورة تعديل – تصويب بعضها، وغيرها من كلام لا يشير ابدا أن الذاهبين الى لقاء مفترض انه مصيري يملكون "جدية" كافية لبحث ما يجب أن يكون.، بل كأننا في "سوق بضائع صينية".

شكليا هناك، عناوين عامة لذلك اللقاء، ترتبط بقرارات الرئيس محمود عباس ومراسيمه، باعتبارها "القضية المركزية" التي تحدثت عنها غالبية الأطراف المشاركة، وبلا أي إطالة، فتلك المسألة تحمل في طياتها كل عناصر الفشل أو

بعض الفشل، لكنها لا تحمل النجاح أو بعض النجاح.
فقرارات الرئيس عباس ومراسيمه، أحدثت إرباكا شاملا في المشهد السياسي، بل وفي تعريف النظام الذي يريدون، بين "حكم ذاتي" بلا رأس ودولة برئيس دون جسد مؤسساتي، مسألة يراها البعض وكأنها "جملة عابرة" في مرسوم، دون إدراك أنها تمثل انفصالا قانونيا – سياسيا بين حالة وحالة.

البعض يعتبر أن المراسيم لم تحدد طبيعة النظام بشكل حاسم سوى في منصب الرئيس، فيما تركت "الغموض غير البناء" حول الانتخابات التشريعية لفلسطين دون تحديد طبيعتها، بين دولة وسلطة، وتلك مصيبة مضافة لمصائب "مراسيم الرئيس وقراراته"، ما يضع كل شيء على طاولة اللقاء مع فتح الباب واسعا لنهاية غير آمنة وطنيا.

ولعدم وجود "جدول أعمال" محدد متفق عليه، فلما لا نعيد الأمر لبحث أصل الحكاية الفلسطينية، "ترتيبات خاصة بمنظمة التحرير الفلسطينية"، تنطلق موضوعيا من بيان لقاء بيروت يناير 2017، الذي حدد أسس لقضايا محددة، تبدأ بتشكيل حكومة وطنية موحدة تنهي الانقسام، و "تضطلع بممارسة صلاحياتها في جميع اراضي السلطة الوطنية الفلسطينية بما فيها القدس وفقاً للقانون الاساسي، والقيام بسائر المهام الموكلة اليها بموجب اتفاقيات المصالحة، بما في ذلك توحيد المؤسسات واستكمال اعمار قطاع غزة وحل مشكلاته، والعمل الحثيث من أجل اجراء الانتخابات للرئاسة والمجلسين التشريعي والوطني".

بيان ينطلق من تصويب الحراك بدلا من السير على الرأس، كما هو الآن، بالبقاء على الانقسام وبحث انتخابات مبهمة لنظام مبهم، الى السير على القدمين، نحو إعادة تصحيح "الانحراف العام"، ومعها بالتوازي، تكليف "اللجنة التحضرية الخاصة بمنظمة التحرير العمل لإنهاء انضمام حركتي حماس والجهاد الى بنية المنظمة، عبر اتفاقات مؤقتة يتم التصديق عليها بشكل مبدئي في جلسة خاصة للمجلس المركزي، مع الاخذ بعين الاعتبار أن أداة القياس التمثيلي في مختلف أماكن التواجد الفلسطيني.

تشكيل حكومة وطنية مع لجنة تحضيرية لتعديل مشاركة حركتي حماس والجهاد في منظمة التحرير، يمثل بوابة رئيسية للخروج من مأزق سياسي كبير ينتظر

الذاهبون الى القاهرة، ويعيد الأمر الى نصابه الصواب، دون تداخل بين نظام ونظام، أو صلاحية وأخرى.

ومن الأفضل للحكومة ألا تكون فصائلية بالمعني المباشر، وأن تم اختيار رئيسها من فصيل ما فليكن صاحب قدرة ورؤية (ولا ضرر سياسي ببقاء د. محمد اشتية) كمرحلة انتقالية، مع وجود نائب لحركة حماس.

لا يوجد هناك عجلة بتاتا لفرض جدول أعمال مقلوب، فلا حل سياسي يقرع الباب الفلسطيني، بل العكس هناك هروب أمريكي واضح من مستنقع الشرق الأوسط نحو الأهم لها في آسيا والصين وروسيا.

قديما قالوا "في العجلة الندامة"، قول في السياسية يقود الى مصائب قد لا تترك وقتا للندامة...أعيدوا الأمر الى أصل الحكاية...سيروا على القدمين بدل الحركة المقلوبة على الرأس التي اخترتم...ونهايتها معلومة!

ملاحظة: زيارة وفد حماس الى العمادي تظهره وكأن أصبح "مندوبا ساميا"...لم يذهب إليهم بل جاؤوا له في مقر يبدو كسفارة خاصة...استقبلهم بلا احترام لإجراءات وباء كورونا...ابوها الفلوس شو بتذل!

تنويه خاص: غادر د. عبد الستار قاسم بعد أن نال منه المرض الخبيث...سلاما لك وستبقى حاضرا بما كتبت فتلك هي الجائزة الأهم في الحياة بعد الرحيل!

ما بعد حوار القاهرة...هل من "ورقة سياسية" فلسطينية؟!

كتب حسن عصفور/ من المتابعة لما بعد حوار القاهرة الفصائلي، وما صدر عنه من بيان حمل بين طياته مطبات تستحق "جهدا وطنيا" مضاعفا، لو أريد أن مواصلة البحث عن جسر الفجوات التي زرعها الانقسام الأسود في خلايا الجسد الفلسطيني، منذ ما قبل 2007، يمكن ملاحظة أن فتح (م) هي الأكثر قبولا بالنتائج ونسبيا قيادة حركة حماس، رغم ان قاعدتها تعبر عن رفض بشكل أو بآخر للبيان العام.

الترحيب أو الصمت مع معارضة نسبية من البعض، لا يمثل العقبة الكبرى، بقدر ما يمكن أن يكون لو لم تحل المؤجلات بشكل عملي، ووفق روح التوافق وليس السيطرة، مع الاستعداد لتسوية مسألتي المحكمة الدستورية والتعديلات الخاصة بالمرسوم الانتخابي، بعد أن أزيلت عقبة "المجزرة القضائية"، من طريق المسيرة المنتظرة.

ولكن، ومع القيمة الكبيرة لما نتج من بيان القاهرة، فهناك مسألة تستحق التفكير العملي والحقيقي لوضع أسس عامة مشتركة حولها، كي لا تصبح "قنبلة موقوتة"، قد تنفجر في توقيت غير مناسب، تلك المتعلقة بالرؤية السياسية في المرحلة القادمة، بالتوازي مع لقاء القاهرة 2 أواخر مارس 2021.

وضع قواسم سياسية منطلقة من البرنامج العام، تشكل خطوة آمنة ضرورية، لمنع أي عوائق قد تبرز في توقيت غير مناسب، وتلك لا تحتاج عمل انقلاب في الرؤية الجوهرية لمنظمة التحرير ولا السلطة القائمة، بل يتم اشتقاقها من قرارات المجالس الوطنية والمركزي، المستندة الى قرار الأمم المتحدة نحو دولة فلسطين.

الحديث عن الرؤية السياسية نظرا لأن العالم بدأ يتحرك بشكل عملي لصياغة حل للصراع الذي طال أمده، ولا يمكن البقاء على هامش الطريق انتظارا لما بعد الانتخابات العامة البرلمانية مايو القادم، حيث تلك مسألة لترتيب الشأن السلطوي ولا ترتبط بالموقف السياسي العام، والتي هي من صلب المنظمة أو الدولة لو أعلنت قبل ذلك.

من حيث المبدأ، جوهر الرؤية السياسية متفق عليه مع تحفظات هنا أو هناك، لكن الاتجاه العام يرى فيها "قاسم مشترك"، ولقاء الأمناء العامين في سبتمبر 2020، الذي أشار له بيان القاهرة يحمل في طياته موافقة ضمنية عليها، ولذا فالعائق لن يكون معرقلا لو وجد بعض التباين.

غالبية القوى توافق على:

* دولة فلسطينية وفق قرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012، والتي عززها بوضوح سياسي أكبر قرار المحكمة الجنائية الدولية يوم 5 فبراير 2021، الذي حدد حدود الدولة وسيادتها، في الضفة والقدس الشرقية وقطاع غزة.

* فك الارتباط بدولة الكيان كخيار وطني فلسطيني، ووقف الاعتراف بها الى حين الاعتراف بدولة فلسطين.

* الموافقة على مبادرة الرئيس محمود عباس لعقد مؤتمر دولي لحل الصراع، ضمن رعاية دولية وعربية، لإنهاء الانفرادية الأمريكية التي فرضت هيمنتها منذ عام 1990 على الرعاية دون أن تتقدم بحل جاد، بل انها رفضت عمليا الاتفاق الوحيد بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

* بحث قواعد الانتقال من السلطة الى الدولة خلال "مرحلة انتقالية" وظروف متفق عليها، بحيث لا تؤدي الى انهيار المؤسسة او الدخول في صراع دون حساب خاص، وهناك تفاصيل كثيرة يمكن القيام بها لا تؤدي الى كسر المشهد العام، كما تحاول بعض الأطراف الحديث عنها لعرقة حركة "الانعتاق "الذاتي" من مرحلة "الحكم الذاتي".

* وقف الحديث عن الغاء اتفاق أوسلو، بما له وعليه، والتفكير بما بعده وما سيكون، خاصة وأن كل المؤسسات القائمة هي منتج أوسلوي كامل، والتجاوز العملي الأكبر يبدأ مع كيفية ترسيخ قواعد الدولة وأسسها.

ليس مطلوبا صياغة تفصيلية لبرنامج سياسي ما قبل الاتفاق على المجلس الوطني ودخول حركتي حماس والجهاد رسميا الى بناء منظمة التحرير، ولكن ليس مطلوبا أيضا عدم التوافق – التنسيق بالرؤية السياسية الانتقالية.

هناك قدرة عالية على صياغة أسس الرؤية، حتى مع بعض تحفظات، ولكن المشاركة في بنائها يمثل خطوة هامة لمنع أي "فوضى سياسية" في لحظة حرجة!

ملاحظة: بعض الفصائل بدأت حملة الانتخابات مبكرا...المحزن أن مضمونها ليس بحثا عن صياغة مستقبل أفضل بل لتخوين الآخر..هيك لغة ليست منحطة فقط بل هي خطر وجب التصدي مبكرا لها كي لا نقول يااااه ليش صار هيك!

تنويه خاص: مع انتخاب البريطاني كريم خان مدعيا للمحكمة الجنائية، لن ينسى أهل فلسطين المحامية بنسودا الغامبية التي انتصرت للحق دون أي ارتعاش من حملة كراهية نادرة أمريكية صهيونية..فالذاكرة الوطنية تختزن اسمها ..فهي تستحق جدا!

مأزق "حماس" التاريخي ما بعد الانتخابات!

كتب حسن عصفور/ لم يعد هناك من "غموض" فيما يتعلق بمسار العملية الانتخابية وفقا لمراسيم الرئيس محمود عباس، لا من حيث المضمون أو تراتبية التنفيذ، سوى هل ستتم فعلا أم يتم الهروب منها تحت "ذرائعية ما"، خاصة ما بعد المرحلة الأولى التي تختص بالمجلس التشريعي، الذي لا زال مجهول النسب السياسي، أهو لدولة غير معلنة يتم التعامل معها سرا، أم دولة ستعلن تحت الاحتلال بديلا واقعيا لسلطة وجودها بات ضررا وطنيا.

رغم تأكيدات حركة فتح (م7)، انها ستحترم حركة الترابط بين الانتخابات الثلاث، تشريعية ورئاسية ومجلس وطني، لكن تصريحات البعض منهم تذهب وكأن الأمر ليس بتلك السلاسة ولا يوجد شرطية التنفيذ، خاصة التخبط الذي برز مؤخرا حول كيفية تعاطيهم مع تركيبة المجلس الوطني، عددا وآلية انتخابية، عدا أن مفهوم انتخابات الرئاسة أيضا مصابة بالتباس.

ويبدو أن "لقاء القاهرة الفصائلي" سيبحث وفق ما يبحث، تمديد زمن التشاور، كون الساعات الـ 72 المخصصة للنقاش لن تغلق "العقد" السياسية – القانونية، التي وضعها الرئيس عباس، سواء في المراسيم الانتخابية أو قرارات مصادرة القضاء، وغياب وضوح النظام السياسي المراد تكوينه، ومجلس وطني غير معلوم التركيب والوظيفة.

وحاولت حركة حماس ان تشن حملة إعلامية استباقية لترهيب وفد فتح، خاصة لجهة المحكمة الدستورية، وأيضا لجهة انتخابات التشريعي والمجلس الوطني، بعد ان وضعت سابقا شروطها للمرشح الرئاسي (شخصية توافقية ضمن مواقف

سياسية وطنية)، ولأول مرة تجد شعار المرحلة الأولى لانتخابات المجلس الوطني بديلا لعبارة انتخابات المجلس التشريعي، وهي رسالة حمساوية واضحة، ان الهدف الرئيسي لها، أو المحطة المركزية هي منظمة التحرير وليس "السلطة".

تكتيك حماس بالتركيز على المحطة الأخيرة وتحديدها، يأتي تقديرا موضوعيا لأن الانتخابات التشريعية لو حدثت، لن تمنحها القوة التي كانت لها في الانتخابات السابقة، ولن تحصل، أي كانت قوتها أو مفاجأة الانتخابات، بما كان لها من حضور أو مقاعد نيابية شكلت الغالبية المطلقة زائد، وهي قبل غيرها تدرك عدم حقيقة استخدام فزاعة فوز حماس لتطويق الانطلاقة السياسية الفلسطينية.

وخلافا لترويج مراكز أبحاث دولة الكيان، أو الإعلام العبري والأمريكي وبعض الأوروبي، وربما بعض أوساط الرئيس محمود عباس، فحماس لن تفوز أبدا بأغلبية برلمانية، وبالتالي لن تتمكن من تشكيل حكومة، أي حكومة دون "شراكة" مع فتح (م7) أو "كتل "علمانية" أخرى، لأن قانون القوائم النسبية لن يمنح أي كتلة انتخابية من الحصول منفردة على الأغلبية في البرلمان.

خلافا لكل التقديرات التي يتم ترويجها، فإن الخاسر الأول من الانتخابات القادمة، لو حدثت بلا أي مطبات مفاجئة، سيكون حركة حماس ذاتها، بعد تعديل القانون الانتخابي، وستجد ذاتها في "حصار ديمقراطي" داخل البرلمان وبالتالي داخل "النظام الجديد، وهو ما تعلمه جيدا قيادة حماس، ولو أنها لا تعلم فهي لا تستحق الاستمرار يوما مضافا.

الانتخابات التشريعية المقبلة ستنهي كل مكتسبات الحركة من انتخابات 2006، حتى لو انها حصلت على المركز الأول في ترتيب الكتل الفائزة، لكنها ستكون مجبرة لو اردات البقاء الحكومي، على التحالف مع فتح بشروطها وشروط الرئيس عباس، ومنها دعم ترشيحه للرئاسة ومساومة "تاريخية" في تشكيل الوطني، وفقا لنتائج المرحلة "الأولى" كما أسمتها حماس.

حماس لا فرصة لها في المشاركة بالحكومة دون فتح وعباس، فيما حركة فتح لديها كل الفرص لتحقيق ذلك، ما يضع حماس في "مأزق تاريخي"، إما البقاء

على هامش السلطة أو الرضوخ لشروط فتح وعباس، وهنا ستدخل نفقا سياسيا مظلما وجدا.

هل تكون الانتخابات بداية نهاية لمحطة حمساوية والشروع بمحطة جديدة...قبولها بالنتائج سيعرض حكمها وحكومتها في قطاع غزة لزلزال سياسي – وظيفي، قد تجد نفسها مجبرة على حمايته بقوة السلاح بعد أن خدعت الجميع بأنها الفائز الأكبر...

حماس أمام معضلة لا تزال تهرب منها...ولكن بعد لقاء القاهرة ستدرك أن طريقها نحو عهد الخسارة السياسية قد بدأ...

حماس قبل غيرها الخاسر الأكبر حتى لو فازت بالترتيب الأول...

ولا زال في الأمر بقية!

ملاحظة: يد إسرائيل الطويلة على سوريا وسط "ضجيج" التهديد الإيراني وبعض تحالفه يكشف أن حبل "الجعجعة" قصير...الصمت خيرا!

تنويه خاص: تصريحات مسؤول فتحاوي حول المجلس الوطني وأعداده تمثل "ألذ فزورة" هو لا يعرف حلها...الانتخابات أسقطت كثيرا من ورق التوت عن فئة خدمتها صدف سياسية مش بنت بلد لتبقى وتكون!

"محور المقاومة".."فصائل المقاومة"..تعابير تحتاج الى تدقيق!

كتب حسن عصفور/ كثيرا ما تصبح اللغة، خاصة العربية، نفقا ذهبيا للهروب من الأزمات، بل وبعض الوقائع نحو خلق عالم افتراضي ما، سواء كان قائما أم لم يعد، أو انتظارا لما سيكون.

وخلال مسار الكفاح الوطني الفلسطيني ضد المستعمرين والغزاة، ولاحقا ضد المشروع التهويدي بكل مظاهره منذ قيام أول مستوطنة فوق أرض فلسطين في

بلدة الشجرة بصفد عام 1881، خلال الحكم العثماني، حتى ساعته، واللغة تشهد كثيرا من الأوصاف بعضها حق وبعضها باطل نتاج عجز.

بالتأكيد، تعبير المقاومة هو الفعل الواجب لمواجهة العدو، مستعمرا غازيا أو مغتصبا محتلا، وتلك حالة كقوس قزح، لا حصر خاص لشكل منها، فكل رفض بذاته للمستعمرين الغزاة هو فعل مقاوم، وتنتقل بين منحنياتها دون حواجز بين شكل وآخر، ومحاولة "تعلبيها" لم تنتج أبدا مكاسب لأي ثورة في التاريخ، ومنها الثورة الفلسطينية المعاصرة، ثم ما تلاها من تطورات بعد قيام الكيانية الفلسطينية.

منذ مغادرة قوات الثورة الفلسطينية وقيادتها الساحة اللبنانية، بعد مواجهة سجلها التاريخ ضد الاجتياح الإسرائيلي، حدثت تغيرات جذرية على مشهد التحالفات السياسية، في المنطقة العربية والدولية، ولم تعد محاورها كما كانت قبلها، وتغير الكثير منها لتأخذ منحنى مختلفا أهدافا وسلوكا، خاصة العلاقة بين المنظمة والثورة مع سوريا، إيران وفصائل لبنانية، ما أدى لانقلاب في العلاقات والمضمون.

ما قبل عام 1982، كان تعبير "محور المقاومة" يحمل ملامح نسبيا واضحة، بين دول وفصائل ترتبط بالثورة والمنظمة بعلاقات بين تحالفية وشبه تحالفية، ولكن خلال الاجتياح وبعده برزت تطورات جديدة، فرضت تغيرا جوهريا في تلك المصطلحات، بدأت بالصمت المريب لأطراف كان لها أن تكون جزءا من المعركة، لكنها وقفت تنتظر انتصار العدو على الثورة، وفصائل كانت جزءا من محور تعمد بالدم، سارعت لتنفيذ مخطط دموي ضد سكان المخيمات الفلسطينية لإكمال المخطط الشاروني.

موضوعيا، لا يمكن اعتبار المتفرجين، المنتظرين لتصفية الوجود الثوري الفلسطيني، بأنهم جزء من محور مقاوم، حتى لو كانت لهم أرض محتلة، ولا يمكن اعتبار أي فصيل شارك في حصار المخيمات جزءا منه، أي كانت تبريرات البعض، ويمكن الحديث عن لغة مختلفة، بعلاقات مصالح مشتركة لا أكثر.

وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، تشكل محورين جمع بينهما هدف واحد، تدمير الوليد الجديد، تحت شعارات مختلفة، دون أي تدقيق في حقيقة الهدف والأطراف، حيث اجتمع محور من أطراف فلسطينية عربية إقليمية (إيرانية)، مع محور من اليمين واليمن المتطرف في دولة الكيان الإسرائيلي للخلاص من أول كيان فلسطيني على أرض فلسطين في التاريخ، هدف واحد بلغات مختلفة، ومن بين أطراف محور التدمير فصائل تختبئ تحت يافطة "المقاومة".

وكانت الطامة الكبرى، التي كشفت زيف حقيقة اللغة، خلال المواجهة الأطول في المنطقة بين قوات السلطة الوطنية بقيادة الخالد ياسر عرفات وقوات الاحتلال من سبتمبر 2000 حتى نوفمبر 2004، مع استشهاد الزعيم أبو عمار، وقفت كثيرا من أطراف تدعي انها "محور مقاومة" و"فصائل مقاومة" متفرجة كما كانت عام 1982، بل أن الطرف الفارسي فيها اباح دم الشهيد الخالد، فيما انتظر الآخرون خلاصا شارونيا للقائد الذي رفض أن يكون أداة حزبية لدولة هنا وطرف هناك، كما انتظروه من ذات الشخص في معركة لبنان...وتحقق لهم ما تمنوا ولكن بيد العدو التاريخي...

ومن فترة طويلة توقفت غالبية الجبهات عن مواجهة دولة الكيان، وتفرغت لغيرها، ولكنها تصر على الاختباء وراء تعابير ضآلة، منها "محور المقاومة"، ومؤخرا عاد التعبير يستخدم بكثافة في المشهد الفلسطيني، مع مصطلح "فصائل المقاومة"، مع أنها تشكل عامود فقري لأخطر مؤامرة على الشعب الفلسطيني رأتها الحركة الصهيونية ومشروعها في دولة الكيان، الهدية الأكبر لها لتمرير مشروعها التهويدي في الضفة والقدس.

المسألة ليس فيما تقول عن ذاتك ولكن ما هو الفعل المباشر وماذا يخدم...هل حقا يمكن اعتبار من شارك في المؤامرة المركبة لتدمير الكيانية الأولى ثم تكريس الانقسام الأخطر كفعل مقاوم، وكيف يمكن لها ان تتوافق مع جوهر تعريف الفعل الكفاحي...

ربما هناك بعض ممارسات وعمليات ضد العدو ولكن هل هي في سياق خدمة مشروع وطني عام، ام أشكال لتثبيت وجود سياسي ما، قد يكون هدفه حصار الوطنية التي كسرت كل القيود...

من أجل "المقاومة" بات ضرورة إعادة تقييم التعريف بكل مكوناته...فعلا وأطرافا كي لا تصبح اللغة أداة مضافة للتضليل على المؤامرة الكبرى لتصفية مشروع وطني لصالح مشروع تهويدي تحت أغلفة مختلفة.

ملاحظة: بعد رد فعل بعض كادر فتح ومؤسسات مدنية حول تهديد الرئيس عباس بقتل من يخرج عن طوعه الانتخابي، وجب الاعتذار عن تلك الأقوال الشاذة لو أن الأمر بحثا عن مصلحة "أم الجماهير"!

تنويه خاص: بعض كلمنجية حركة فتح (م7) يعملون بكل السبل لكسر عامودها الفقري لو جرت الانتخابات...شكلا ومضمونا يطالبون الناس بالتصويت لغيرها...هيك "تفتفة كلامية" لا تنتج سوى هزيمة ومضمونة...!

مرسوم الحريات وحظر المواقع الإعلامية...و"أمد" ضحيتها!

كتب حسن عصفور/ منذ ما يقارب الثلاث أعوام، قررت جهات "سرية" داخل مقر الرئاسة الفلسطينية حظر عديد المواقع الإعلامية، ومنها "أمد للإعلام" في مناطق نفوذ السلطة، (لم يحظر أي موقع عبري بما فيها مواقع الإرهاب الاستيطاني وأنصار كاهانا)، وسارعت شركة الاتصالات ذات العلاقة الخاصة مع مقر الرئيس، لاعتبارات ليست مجهولة بتطبيق القرار دون قرار قضائي.

مقر الرئيس محمود عباس، المعروف إعلاميا باسم المقاطعة، لم يلجأ للقانون أو القضاء بالمعنى العام لعملية الحظر، بل أصدر أمرا للنائب العام وبدوره نفذ الأمر الخاص بلا تردد، فهو لا يملك من أمر الرفض قدرة، كونه يعلم المصير الذي ينتظر لو انه حاول تطبيق القانون المستمد من القانون الأساسي (الدستور).

وخلال تلك السنوات "الظلامية"، حاولنا، عبر نقابة الصحفيين استرداد حرية الحضور برفع الحظر القهري، ولكن كل محاولات النقابة، على ندرتها، لم تأت بفائدة، لأن الأمر خارج الممكن القانوني، فهو متعلق بالسيد المطلق.

وأخيرا، وبعد أن أصدر الرئيس محمود عباس مرسوما حول الحريات العامة في "أراضي دولة فلسطين" يوم 20 فبراير 2021، تنفيذا لأحد مخرجات حوار القاهرة الفصائلي، مرسوم يفتح الطريق أمام رفع الحظر غير القانوني على المواقع الإعلامية الفلسطينية، وبالتأكيد نتطلع لأن يشمل ذلك "أمد للإعلام"، وأن يكون المرسوم بابا جديدا للتعامل مع الحريات الإعلامية بعيدا عن "المزاجية الحاكمة".

بعيدا عن فتح ماضي ظلامي حول قرار لم يكن مصلحة وطنية، بقدر ما كان رد فعل ذاتي جدا، وقفت خلفه "شخصية غامضة" انتقاما وكراهية لكل منفذ يفتح الباب لرؤية غير المسموح رؤيته، وخاصة بعض "الصفقات" التي كانت خارج القانون.

إصدار مرسوم الرئيس عباس، والذي رحبت به مختلف الأوساط، ما كان له ضرورة لو أن القانون الأساسي هو الحاكم ومرجعية أي قرار يمس الحريات العامة، لأن القانون وحده من يحمي وليس قرارا أو مرسوما، ورغم ذلك فأن يكون خيرا من بقاء الحال بلا مرسوم أو بلا قانون.

السؤال، متى سيبدأ تطبيق المرسوم الرئاسي، وما هي آلية المتابعة، وكيف يمكن حمايته من "مزاجية انتقائية" وفق لهوى هذا وذاك، كي ينفذ على الجميع وبكل مكوناته، سواء ما يتعلق بإطلاق سراح معتقلي الرأي، ووقف حملات المطاردة لغير أنصار الحكم، وإطلاق حرية وسائل إعلام، ومنها إزالة القرار الأسود بحظر الكثير من مواقع إعلامية، وأن يصبح "الدستور" هو الناظم الحقيقي، ليصبح القانون العام بديلا للقانون الخاص الذي ساد منذ انتخابات 2006، في جناحي "بقايا الوطن".

رفع الحظر عن المواقع الإعلامية، هو الخطوة الأولى لمصداقية المرسوم، وهو ما يجب أن تتابعه نقابة الصحفيين الفلسطينيين، وأن تعمل لوضع حد نهائي لما كان، ومعها كل مؤسسات القانون والحريات العامة، وأي محاسبة لموقع هنا

وآخر هناك، لو انتهك القانون يكون بالقانون ذاته، والكف عن اتخاذ "قرارات ظلامية" تدار من دهاليز لا صلة لها بالوطنية الفلسطينية، أي كان مسماها.

يوما، قال الخالد جمال عبد الناصر ومنذ عشرات السنين، ان حرية الكلمة هي المقدمة الأولى للديمقراطية، قول لا زال خالدا بخلود القائل، حتى لو أنه انتهك في جوانب ما وضد أطراف محددة، لكن جوهر القول لا زال وسيبقى صامدا أمام جبروت الظلامية والظلاميين.

ومع مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني ننتظر تطبيق المرسوم وفقا للقانون، على أمل أن يرى "أمد للإعلام" نورا في أراضي الضفة الغربية بعد غياب...

ملاحظة: تقرير البنك الدولي حول اقتصاد فلسطين وكذا مواجهة الوباء الكوروني كارثة حقيقية لا يتحملها الكيان وحده، رغم دوره الكبير...السلطة في بقايا الوطن، ضفة وقطاع تتحمل مسؤوليتها أيضا...الحساب سيتم قريبا في صناديق الاقتراع!

تنويه خاص: الإعلام العبري يبحث بكل السبل لإرباك المشهد الانتخابي الفلسطيني..حاذروا سمومه التي لا تحمل خيرا ابدا... !

مرسوم الحريات.. وحركة الاستغباء السياسي!

كتب حسن عصفور/ رغم حركة الترحيب بمرسوم الرئيس محمود عباس حول الحريات العامة في "أراضي دولة فلسطين"، فالحقيقة إن الأمر لم يكن سوى رسالة "تطمينية" لحوار القاهرة، الراعي أولا، والمشاركين ثانيا، وليس تعبيرا عن تطور فعلي لمفهوم ديمقراطي في البناء السياسي القائم.

المرسوم بنصوصه، يعكس اعترافا موضوعيا بغياب القانون، وأن السائد في التعامل مع الحريات العامة بكل أشكالها، سلوكا خاصا بالحاكم، ولذا يجب قياس منسوب التطبيق وفقا لتلك المعادلة، وليس وفقا للرغبة المرادة من وراء إصداره.

ولسنا بحاجة لإعادة الإشارة الى أن الرئيس عباس نفسه، هو من هدد أعضاء حركة فتح بالموت لو تجاوزوا قرار "الحركة" في العملية الانتخابية، رغم أن الأصل فصل أو طرد أو تجميد أو أي فعل يمثل حقا وفق قانون التنظيم الخاص، اما تصدير "ثقافة القتل" فتلك مسألة ما كان يجب أن تمر مرورا، ولذا فلا يمكن التعامل مع المرسوم انعكاسا لـ "ثقافة ديمقراطية" مفاجئة تم ولادتها، لنظام رأسه يؤمن أن القتل هو الحل لمخالفيه.

ولأن الأمر ليس "ثقافة" بل متطلب لمسار بات التراجع عنه ليس بسهولة كما كان سابقا، فالتعامل مع تنفيذ المرسوم سيبقى خاضعا للثقافة السائدة ما قبل الإصدار، وسيكون اللجوء لتنفيذ بعضا منه، حالة انتقائية لا أكثر.

ولذا فإعلان أطراف الحكم في السلطة الفلسطينية أنه لا يوجد اعتقالات سياسية لديهم، يمثل تجسيدا حقيقيا لثقافة نفي الآخر، فكيف يمكن اعتبار شن حملات مطاردة واعتقالات وتهديد لكل من لا يرضى عنه رأس الحكم، وأدواته التنفيذية حكومة وأجهزة، والأكثر مأساوية هو تقزيم الحريات العامة في عملية الاعتقالات، رغم انها أكثر شمولية بكثير، تبدأ بها ولا تنتهي بوقف رواتب آلاف من الموظفين، وحظر عشرات المواقع الإعلامية، وتقاعد بالإكراه، ومس بمؤسسات القضاء دون أي مستند قانوني، ومراقبة كل معارض وصاحب رأي، ولا وظيفة لمن ليس "معنا".

تنفيذ المرسوم العام لا يجب أن يكون جزئيا بل بشمولية النص العام، وهو ما يجب أن يكون المقياس، ولا انتخابات حقيقية دون تطبيق حقيقي للمرسوم بكل مكوناته.

وتتجسد الكارثة عندما يصبح تنفيذ المرسوم/ القانون مرتبط بفعل أو رد فعل لهذا الفصيل أو ذاك، وليس إعمالا بالقانون، أو هو الحق الأساسي الذي ضمنه الدستور (القانون الأساسي)، حيث يرى بعض ممثلي السلطة المشهد في الضفة تقريبا "وردي"، وربما يفوق كثيرا دول تدعي الديمقراطية، خاصة في أوروبا.

تنفيذ القانون، وبالتالي المرسوم لا يجب أن يرتبط بموقف أو تشريط، ولا صلة بما تقوم به حركة حماس، التي تمثل نموذجا موضوعيا لحالة القهر الديمقراطي، وتمارس حركة إرهاب فريدة، لا تقتصر على مصادرة كل قطاع غزة لخدمة

تنظيمها العام، السري والعلني، المدني والأمني، وأصبح النظام الحكومي حمساويا خاليا من "الغرباء".

حماس بذاتها ليست تنظيما لقياس المنسوب الديمقراطي، فهي حركة "طائفية التكوين" ترى في خصومها عند الخلاف إما "خائن" أو "كافر"، وما بينهما يجب أن يكون ذيلا سياسيا لا أكثر، ولسنا في وقت مراجعة سلوك معلوم جدا، ولعل حالة انكار وجود معتقلين سياسيين في سجونها ليست سوى بعضا من نكرانها العام بأنها حركة قمع سياسي.

وحماس كما ممثلي السلطة أيضا، ترى أن "الحكم المخطوف" في قطاع غزة "نموذجي جدا"، بل هو الأبرز عالميا ربما.

جوهر المرسوم تنفيذ القانون، وليس تنفيذ بعض منه مقابل، هذه ثقافة لا صلة لها بالقانون، ولا يجب التفسير الجزئي – الانتقائي، بل الشمولي لو حقا يراد الحديث عن "القانون".

متابعة تنفيذ المرسوم ليس للفصائل ذات المصالح الخاصة، بل مسؤولية عامة وشعبية أولا، ولمؤسسات المجتمع المدني ثانيا، كي لا يتم تقزيم المرسوم بعملية المعتقلين هنا وهناك، ويصبح تنفيذها رشوة على حساب الكل الغائب من الحريات العامة.

الرقابة يجب ان تنتقل لآلية محاسبة لكل من خطف القانون لحسابه الخاص، وليكن صندوق الانتخابات وسيلة الرد العملي والحقيقي على مصادرة الحقوق بمسميات مختلفة.

ملاحظة: رد السلطة وحركة فتح على ما نشره الإعلام العبري بان الرئيس عباس يرى أن "نتنياهو هو الخيار"، ليس ردا مقنعا أبدا..بدها بيان بدون "لعثمة سياسية"...واذا صعب تكتبوه إسالوا أهل الخبرة في الداخل المغتصب.

تنويه خاص: بدايات الحملة الانتخابية تؤشر ان العلاقات "الوطنية" ستبقى محاطة بجدار من الظلامية بأشكالها السياسية – الفكرية، فمن يرى بالآخر"عدوا" لا يمكن تصويب "انحراف" عقله بعد أسابيع...خطر الدعاية كبير!

مطبات بيان الـ 15 بندا للحوار الفلسطيني في القاهرة!

كتب حسن عصفور/ وأخيرا، بعد سنوات تمكنت الفصائل الفلسطينية (المعترف بها رسميا)، من توقيع وثيقة شاملة من 15 بندا تضع قواعد يمكن اعتبارها للمرة الأولى منذ قيام السلطة الفلسطينية عام 1994، تكون الانتخابات بأشكالها كافة عامود الاتفاق الرئيسي، وبذلك تختلف جوهريا عما سبقها من اتفاقات بدأت منذ عام 2005، ما عرف بوثيقة الأسرى، ثم وثيقة الوفاق 2006، وتلاها أوراق بأسماء متعددة.

التغيير النوعي في بيان القاهرة فبراير 2021، هو أنها حددت آلية الانطلاقة التوافقية، والتي مثلت جوهر الرؤية الفلسطينية الجديدة، ما يدفع للمضي قدما نحو ترسيخ واقع مختلف عما كان، لو ذهبت الوثيقة الى محطتها النهائية.

هروب الوثيقة من تحديد "قواعد سياسية" بنصوص واضحة قد يكون العامل الأهم لتكسر عقبات شكلت عائقا هاما في السنوات السابقة، بل أن الوثيقة تجاهلت بـ "ذكاء تنازلي" من حركة حماس عن وضع قرارات المجلس المركزي حول العلاقة مع دولة الكيان، ومستقبل دولة فلسطين، لصالح قرارات أقل قيمة سياسية – قانونية، كي لا ترسخ ماهية "مؤسسات منظمة التحرير" قبل أن تكون جزءا منها، وكانت موافقة فتح (م7) على ذلك مفاجأة أشارت الى "التنازلية" متبادلة.

الهروب من السياسي، كما كانت حماس تشترط شكل قوة دفع للمسار الانتخابي، خاصة وأنها ستلجأ لتبرير تنازلها (مدفوع الثمن المسبق)، بأن النص يحتمله بيان الأمناء العامين في سبتمبر 2020، حول قطع العلاقة مع دولة الكيان، وهنا هل يمكن اعتبار "موافقة" حماس خطوة للأمام، أم "عقدة" يجب حلها.

ومع القيمة الكبيرة لبيان ألـ 15 بندا، فهناك بعضا مما يجب "فكفكته" بأسرع مما تعتقد أطرافه، بما فيهم الشقيقة الكبرى مصر، الراعي – الضامن، بعد أن منحت أطراف البيان سلطة خاصة للرئيس محمود عباس، من حيث أنه "المشرع الأول"، ورفعت له تعديلات مطلوبة لقانون الانتخابات: (تخفيض رسوم التسجيل والتأمين- طلبات الاستقالة - عدم المحكوميات - نسبة مشاركة النساء - تخفيض سن الترشح).

وهنا، ماذا لو أن الرئيس رفض تلك التعديلات، او بعضا منها، فهل سيتم الموافقة على ما يراه دون أي رفض لاحق، ام أن رفضه سيفتح حق الاعتراض (فيتو)، مسألة كشفت أن "النوايا" تدخلت في صياغة بعض المواقف، لتؤكد أن الرئيس أصبح المرجع العام، بل وكأنه "المرشد العام". مسألة تستحق التفكير.

المسألة الأخرى، البيان تحدث عن انتخاب "رئيس السلطة"، بما يتناقض مع التعديل الذي حدث في القانون بأن الانتخابات لرئيس الدولة، والتناقض هنا ليس لغويا، وليس مصطلح بمصطلح، بل هو مفهوم تناقضي كامل، بين رئيس دولة خارج من مسؤوليات الفترة الانتقالية، يتوافق مع قرار الأمم المتحدة عام 2012، وبيان يعيد الأمر الى انتخابات لرئيس سلطة انتقالية في سقف الاتفاقات التي باتت غير صلة (كادوك سياسي)، منذ عام 2000.

وهنا، ماذا لو رفض الرئيس عباس هذه العبارة وأصر على ان تكون انتخابات لرئاسة الدولة وليس السلطة...مسالة تستحق التفكير.

وفيما يتعلق بالقدس، الفقرة تحتمل كل أشكال الغموض، فهي لم تحدد هل ان الأطراف الموقعة على البيان تصر أن تكون فيها كما كانت انتخابات 1996، التي عاشت كل مظاهر العملية الانتخابية، ترشيحا وانتخابا ومقرات وحملات دعاية متكاملة، ام وفق منطق التنازل الأول عن الحق، في انتخابات 2006، أم هناك صيغة جديدة تتجاهل أي صدام مع دولة الكيان، ليكون الهدف الانتخابات بذاتها، مع تناول سياسي خاص في العاصمة الأبدية لدولة فلسطين، وفتح الباب لنقل مركزها من الأصل في باب العامود الى الفرع في الضواحي...مسألة تستحق التفكير.

ووفق البيان، يجب أن تعقد لجنة الانتخابات للمجلس الوطني لقاءا في مارس القادم، أي قبل الانتخابات البرلمانية، ماذا لو لم يتم التوافق على قواعد العمل خلال ذلك اللقاء، هل ستتم العملية وتأجيل المختلف الى ما بعد الانتخابات، ام تبرز عقبة تعطيلية...مسألة تستحق التفكير.

وبعيدا عما ورد من مطالب رفعت للرئيس عباس، قد يقبلها أو لا أو بعضها، فهناك مسألة الإشراف الأمني على الانتخابات، فالنص تحدث عن الشرطة المدنية بزيها الرسمي في الضفة وقطاع غزة، فهل يعني ذلك الشرطة المنقسمة،

بما يمنح حماس أول اعتراف رسمي بقانونية واقع الحكم في القطاع، سيترتب عليه لاحقا الإقرار بكل ما قامت به وظيفيا وإجراءات خلال سنوات حكمها، أم هو إجراء مؤقت لا يرتبط بأي من دلالات لـ "شرعنة آثار الانقلاب"، ام تحتمل مشاركة عناصر الشرطة الفلسطينية الجالسين في بيوتهم منذ انقلاب يونيو 2007..مسالة تستحق التفكير.

وبالقطع، تهرب البيان بشكل مثير عن الموقف من "المحكمة الدستورية العليا" ومجلس القضاء الأعلى، فمن حيث النص هناك موافقة كلية عليهما، وبالتالي خرجا من نقاط الخلاف، أم هناك ما هو وراء البيان لم يتم اقراره بعد...أيضا مسألة تستحق التوضيح وليس التفكير.

لعل البعض يرى هناك ما يمكن اعتباره "مطبات" أخرى تستحق التفكير، لكن ما ورد يمثل الأكثر حساسية لا بد من التفكير العملي بـ "فكفكتها"، قبل أن تنتقل من كونها مطب معرقل الى حاجز مانع...مع الإدراك أن الانتخابات لا تشترط مشاركة محددة لا فصائلية ولا شعبية، لو أراد الرئيس عباس الذهاب بها منفردا.

ملاحظة: للعلم، البرنامج السياسي مش شرط مسبق للمشاركة في الانتخابات...يعني مش اتفاق أوسلو هو العقبة خاصة لمن شارك في انتخابات 2006...هاي اسمها مسخرة..لكن الشرط اللي غاب هاي انتخابات لشووو!

تنويه خاص: الطرفة الأهم في المشاركين بحوار القاهرة، ما سمي بوفد "المستقلين"..صراحة هاي بدها تسجيل كماركة خاصة...مين قرر ومين شكل وليش هذا مش ذاك...الفرفشة بهيك ما غابت عن لقاء كان يقال أنه "مصيري"!

هاتف بايدن وطوابير الانتظار...!

كتب حسن عصفور/ ان تحتل انتخابات الرئاسة الأمريكية اهتماما دوليا، وعربيا مبالغ به الى حد الهوس السياسي، فتلك مسألة قد تكون مبررة بشكل أو بآخر، نظرا لما سيكون لها من تأثير على بعض المسارات الكونية، أمنا وحربا

واقتصاد، وملامح سياسية في مناطق متعددة، خاصة بعد أن منح الرئيس السابق دونالد ترامب النزعة العدوانية التقليدية "روحا جديدة".

ورغم ان الثابت الأمريكي سيبقى ثابتا ما لم يحدث "تغيرا جوهريا" في العلاقات مركزها البعد الاقتصادي وخاصة ما يعرف بـ "مكانة الدولار"، وربط حركة المال بعجلته، ما وضع أمريكا في دور المتحكم المركزي في الحركة المالية العالمية، ومع كل محاولات كسر تلك "الهيمنة"، فهي لم تصل بعد لتصبح خطوة كاسرة، ولعل دعوة الرئيس الروسي بوتين مؤخرا الى تغيير تلك المعادلة محاولة جديدة، مستفيدا من عثرات كبرى أنتجتها الوباء الكوروني.

ولكن، لم يقف الاهتمام العالمي – الإقليمي عند حدود من هو الرئيس الأمريكي القادم، بل ذهب الى مشهد قد يكون "فريدا" في عالم السياسة راهنا، ما يمكن تسميتها بـ "الحركة الانتظارية" لمكالمة الرئيس المنتخب لهذا الزعيم أو ذاك، وذهب البعض لحالة مقارنة غريبة بين "هاتف بايدن" ومن سبقه.

ولأن كان الأمر له بعد "خاص" في دولة الكيان الإسرائيلي، كونها جزء من المنظومة الأمنية الاستراتيجية للولايات المتحدة، والأداة الأبرز لتنفيذ مخططات الهيمنة والغزو متعدد الأشكال، فليس منطقيا أبدا أن يكون ذلك "الهاتف" بتلك الأهمية لأي من حكام العرب، مهما كانت صلة الارتباط بأمريكا.

في دولة الكيان، حاول معارضي نتنياهو استغلال التأخير في "المكالمة الموعودة" سياسيا، وربطها بالعلاقة الخاصة بينه وبين ترامب الخاسر الكبير، وأن بايدن يعاقبه على ذلك السلوك، وخاصة أن ارتبط ذلك بتراجع الإدارة الجديدة عن بعض "خطوات" ترامبية بخصوص فلسطين والأونروا، وهو ما فسرته أطراف معارضي نتنياهو برسالة سياسية من الإدارة الجديدة، دون أن تمس الخطوة الرئيسية في نقل السفارة والاعتراف بالقدس عاصمة للكيان.

ولكن، المستهجن تماما، تلك الحالة الانتظارية التي شهدتها بعض دول عربية لهاتف الرئيس الأمريكي المنتخب، دون أدنى حساب للبعد "السيادي" في العلاقات الدولية، وبعيدا عن التذكير أن أمريكا لم تعد ذاتها للتأثير على مسار الأحداث العالمية – الإقليمية، وتطور علاقات غالبية الدول العربية مع مكونات

المنظومة الدولية على مختلف الصعد، خاصة روسيا والصين، وكسرت المحظور المفروض عليها منذ سنوات.

كان الأصل أن يسارع الرئيس المنتخب لمهاتفة القادة العرب، خاصة تلك البلدان التي تملك من القدرة للتأثير على الاقتصاد الأمريكي، وبخطوات مدروسة يمكنها أن تحدث "إرباكا حقيقيا" له، بل وتعيد ترتيب أوليات الاقتصاد العالمي، لو أدركت أن عناصر القوة التي تمتلكها تفوق كثيرا ما لواشنطن من تأثير عليها.

سابقا كانت أمريكا تستغل "الحرب الباردة" لإحكام سيطرتها ونهبها لدول لم تكن "سيادية" في مختلف جوانبها، رغم غياب أي مخاطر فعلية في حينه، ولم تكن إيران "خصما" بل كانت "صديقا" لبلدان الخليج ودول غيرها زمن شاه إيران، ومع ذلك التبعية كانت شبه "مطلقة" لأسباب متعددة.

راهنا، تغيرت المعادلة الكونية، وروسيا والصين باتا العنصر الأكثر تأثيرا في المعادلة العامة، ليس عسكريا فحسب، بل واقتصادا وتجارة دولية، ولعل أمريكا تعيش مرحلة انتقالية قد لا تطول، وبلا شك تطورت علاقات دول عربية بعيدا عن "القطب الأحادي"، لكنها لا تزال تعيش حالة "ارتعاش" مجاني، وكأن الخوف تحول ليصبح عنصر ذاتي.

الحديث عن المكالمة الأمريكية المنتظرة تكشف بعضا من "الدونية السياسية"، التي لا زالت حاضرة في التفكير الرسمي لبعض الدول العربية، رغم أن الأصل أن يكون الأمر متعاكسا، ليصبح الانتظار في ساكن البيت الأبيض، فالقيمة العربية مكانا واقتصادا وأثرا يفوق الجانب العكسي، مع تغيير العلاقات القديمة نحو روسيا والصين، وكذلك دول أوروبا.

ليس مفاجأة القول أن أمريكا بحاجة الى الدول العربية بأكثر كثيرا من حاجة العرب اليها، لو أدرك البعض ما لديه وأحسن الاستخدام، وليتهم يدرسون تجارب البعض المحيط، خاصة مع تقليص الدور العسكري في العامل الخارجي مع تضاعف قوى غير أمريكا وحضورها المباشر في المنطقة.

هل يكون التقرير الأمريكي عن مقتل السعودي "خاشقجي" عنصرا محفزا لـ "تصويب" علاقة الاستغلال والابتزاز التي تمارسها الولايات المتحدة على بعض دول عربية...تلك هي المسألة!

ملاحظة: تقرير المبعوث الأممي لعملية السلام النرويجي وينسلاند حول أهمية الانتخابات في فلسطين، قد تصبح قيدا على أي محاولة للتخريب عليها...رسالة واضحة العالم صار بده انتخابات، فبلاش حركات "قرعة" ..مش حتحرب!

تنويه خاص: غريب أن الثقافة الانقسامية تتنامى داخل المشهد الفلسطيني قاعديا وسلوكا، رغم الحكي "الفوقي" عن المصالحة والحرص وكل ما يتعلق حولها من "برم"...للمرة المليار المصالحة مش "تصفيط كلام"...واضحة أم بدكوا مفسراتي!

هل تطالب فلسطين باعتبار "الصندوق اليهودي" مؤسسة إرهابية!

كتب حسن عصفور/ قديما كانت هناك حركة "رصد ثوري" فلسطيني لما يحدث داخل دولة الكيان الإسرائيلي من تطورات ومواقف، ويتم العمل على كيفية الرد والمواجهة بالممكن المتاح، وكانت حركة فعل أربكت حكومات تل أبيب بما يفوق كثيرا أساليب غيرها، وحاصرتها في منظمات دولية وبدت "دولة منبوذة"، وكانت النتيجة الأبرز قرار الأمم المتحدة رقم 3379 عام 1975 باعتبار الحركة الصهيونية حركة عنصرية قبل ان يتم التراجع عنه كشرط لمؤتمر مدريد 1991.

ولكن، عبر سنوات نمت حركة "تراخي" غريبة في المطاردة الساخنة لأفعال وأقوال الحكومات والأحزاب الإسرائيلية، رغم انها زادت من منسوبها العنصري – الفاشي ضد الشعب الفلسطيني، وبالتأكيد لا يقتصر "التراخي" على فلسطين المؤسسة الرسمية، بل ولمجمل الحركات والقوى، التي تتباهي بذاتها من لا شيء، الى جانب حركة "سبات غير مفاجئ" أصاب الجامعة العربية، في سياق الملاحقة لتنامي حجم الممارسات العنصرية والفاشية والإرهاب في دولة الكيان.

ضمن اتفاقات أوسلو، كان هناك لجنة "شعب لشعب" جوهرها مطاردة كل ما هو ضد السلام، والغرض منها محاصرة أي فعل له بعد "عنصري" ضد الآخر، والبعض الفلسطيني المصاب بقصر نظر في حينه تعامل مع اللجنة بشكل صبياني تماما، وذهب للتفسير رغبة وأهواء حزبية، الى أن فاز نتنياهو واليمين العنصري فأوقف عملها بالكامل، كونه أدرك انها قد تكون بوابة حصار لجوهر مفاهميه الفكرية وممارساته العنصرية.

ورغم ان السلطة الفلسطينية تقدمت بأوراق حول جرائم دولة الاحتلال، أوصلت أخيرا الى صدور قرار المحكمة الجنائية في فبراير 2021، حول فتح تحقيق في تلك الجرائم، لكن الأصل ليس الاكتفاء بقرار بل بحركة متابعة من كل الزوايا، وأن تعود الى أن تصبح شمولية لكل مكونات الكيان الإسرائيلي، وليس فقط الحكومة ومنتجاتها.

وكي لا نعيد سرد القصور الكبير فيما كان يجب أن يكون، نشير مؤخرا وبالتزامن مع قرار المحكمة الجنائية الدولية الأخير، أعلن "الصندوق اليهودي" ومقره أمريكا عن الذهاب الى دعم الحركة الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس، وأيضا منع "الفلسطيني العربي" من شراء أي أرض داخل فلسطين التاريخية.

الاستراتيجية المعلنة للصندوق الأمريكي اليهودي، تكشف بلا أي التباس انها عنصرية من حيث المبدأ، وأنها داعمة للمستوطنين بما يمثلون من حركة إرهابية، ليس فقط بالاستيلاء على الأرض المقرة رسميا انها أرض فلسطينية باعتراف غالبية العالم، بما أمريكا الراعي الرسمي للكيان، الى جانب نص اتفاق إعلان المبادئ عام 1993، حيث الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة جغرافية واحدة وولايتها فلسطينية، بل بممارسات إرهاب صريحة ضد الفلسطيني المواطن، وهناك من السجل الطويل دليلا قاطعا.

ولأن الأمر مشاركة مباشرة بدعم الإرهاب والعنصرية، وخطر حقيقي على الفلسطيني، الأرض والمواطن، بات من الضرورة التحرك السريع من قبل السلطة الفلسطينية، أولا والقوى مع المؤسسات القانونية والحقوقية ومنظمات المجتمع المدني ثانيا، لاعتبار هذه المؤسسة حركة إرهابية، يجب ملاحقاتها،

وتطبيق القانون الدولي عليها، وإدراجها في القائمة السوداء، واعتبار كل مسؤوليها مطلوبين للعدالة.

ويمكن الاستفادة كثيرا مما نشره بعض الإعلام العبري عن اعتبارهم ذلك الصندوق مؤسسة عنصرية، وهي شهادات قد تلعب دورا هاما في مطاردة الإرهابيين المستحدثين، كي لا يقال أنها مسألة ضد "السامية"، وفقا لـ "المكذبة الصهيونية" الدائمة عند ملاحقة كل مؤسسة أو اشخاص مجرمين وعنصريين.

المطاردة لتلك المؤسسة الإرهابية حق وطني، والسكوت عليها جرم وطني...فسارعوا قبل أن يصبح الأمر معتادا وتمر بـ "سلام"!

ملاحظة: حديث د.ناصر القدوة السياسي الفلسطيني البارز والقيادي الفتحاوي الكبير، كسر أحد "المحرمات" في المشهد العام عندما طالب بتغيير النظام الذي لا صلاح له..كلام يجب أن يقرأ بما له وما عليه بعيدا عن "المزاجية" الخاصة أو "الولدنة الحزبية"..!

تنويه خاص: أمين عام حركة الجهاد زياد النخالة كشف بعض المستور..انتخابات "أوسلوية جديدة" لتنتج حكومة تفاوضية برضى إقليمي ودولي..صحتين يا حماس!

هل من رسالة سياسية من وراء فتح معبر رفح..؟!

كتب حسن عصفور/ احتضنت القاهرة، لقاء الفصائل الفلسطينية، المثقل بقضايا من الصعب تحديد هل يمكنها الانتهاء منها، ام تتفق على إعادة تدويرها مع وضع آليات ضبط الخلاف الحاد، وفتح الباب نحو اجراء الانتخابات البرلمانية علها تفرض واقعا سياسيا جديدا، لكل أطراف المشهد، الذي يحيطه غموضا فريدا.

انطلاق جولة اللقاء الأخير، لم تمثل انعطافة جاذبة للفلسطيني، الإنسان، كون الماضي الفصائلي الحواري لم ينتج ما يدفع للتفاعل الإيجابي، لكنه ينتظر فلعل

هناك ما يمكن اعتباره "تغيرا ما" لصناعة حدث جديد، ولا يوجد مفاجأة في هذا حيث التجارب السابقة أكدت، ان "المصلحة الوطنية" كانت الغائب البارز في مسار لقاءات متنقلة، وبيانات كثفت لغة وردية اللون سوداوية الفعل.

ولعل الدرس الأبرز، الذي قد تحتاج قراءته أطراف لقاء القاهرة الجديد، كيف أن الفلسطيني انشغل بشكل كبير في قضية فتح معبر رفح، وهل هو فتح عابر أم سيكون هناك تغييرا جذريا، وتبادل حركة الخبر مع موازي، عن قيام أمن حماس بإطلاق سراح بعضا من معتقلي حركة فتح من سجونها.

التفاعل الشعبي، وإن كان الأمر "غزيا" بامتياز، لكنه جذب الحالة الشعبية للتفاعل بما فاق كثيرا ختام اليوم الأول من "لقاء سيتي ستارز" بالقاهرة، وما اثاره ذلك اليوم الطويل الذي تحدث البعض وكأن المشهد يعيش حالة ساكنة، وارتبط السؤال بتلك المسألتين.

خبر فتح معبر رفح دون تحديد ليوم الاغلاق، كما جرت عادة الخبر، منذ سنوات طويلة، فتح "نقاشا شعبيا" على مختلف مواقع التواصل، هل حقيقة ان المعبر سيعود الى ما كان عليه يوما، خروجا وعودة، وأن الأمر رسالة أولية، ان قطاع غزة وضع حجر جديد في طريق العودة نحو شرعية اهتزت كثيرا منذ انقلاب يونيو 2007، بعيدا عن اللغة الفاجرة بكذبها.

المسألة لا تتعلق بخروج وعودة أهل القطاع فقط، كما يعتقد البعض، بل هي إعادة تصويب مكانته السياسية التي أصابها حركة تشويه جذرية، وفتح شهية البعض لزرع ثقافة "الكيانية الاستقلالية"، دون أن يمثل ذلك الفتح، لو تم الى نهايته، اغلاق تلك "الشهوة السياسية" التي تتجاذبها دولة الكيان مع أطراف مصابة بعقدة الحكم، بأي مظهر كان.

أهمية الحديث عن فتح معبر رفح، ورغم قيمته الإنسانية الكبيرة، فهو يمثل رسالة سياسية مبكرة من الشقيقة الكبرى مصر، ويبدو بتفاهم ما مع اشقاء عرب آخرين، بأن "الشرعية" تدق باب قطاع غزة، والشرعية هنا هي النظام السياسي الذي سيكون نتاج الانتخابات لو تمت الى نهايتها، دون تأثر بمن سيفوز.

رسالة سياسية قد تمثل قوة دفع خاصة للسير بالعملية الانتخابية الى نهايتها، وخاصة البرلمانية منها، ولن تنشغل كثيرا بتفاصيل فلسطينية تتعلق بماهية هذه الانتخابات، خاصة وأن فتح المعبر تزامن مع انطلاق حوار فلسطيني ولقاء وزاري عربي خاص بفلسطين.

الرسالة المصرية - العربية للفلسطينيين بدأت تتضح نحو إتمام العملية الانتخابية، لمواجهة مرحلة سياسية بعد التغيير الأمريكي، والعودة لمسار ضل الطريق في عهد إدارة ترامب، بما يفتح الباب لمسار تفاوضي يفتح باب حل الصراع في الشرق الأوسط.

ويبدو أن الانتخابات هي الخيار الأنسب الذي تعتقد أطراف إقليمية ودولية لتجاوز أزمة الانقسام العميق، خاصة وأن نتائجها لن تفرز "فائزا" بل ستفرض مشهدا من "تعاون إجباري"، دون أن يعني نهاية شاملة لمرتكزات الانقسام، ومنها مسائل لا تعني كثيرا غير الفلسطينيين، ولن تقف تلك الأطراف عند من يسبق من، حكومة توافقية، ام بقاء الأمر الى حين انتخابات تفرز ذلك.

الضغط الإقليمي الدولي من أجل انجاز المسار الانتخابي، بات الخيار الأول، والذي قد لا يسمح بالهروب منه، بأي شكل كان، ولكل فعل رد فعل ليس مساو له بل سيكون أضعافا منه...ذلك هو المتغير الذي لم يكن جزءا من مشهد اللقاءات الفلسطينية السابقة.

التوافق – الاتفاق خيار الضرورة المرتقب...

ملاحظة: مريح للنفس جدا، ان تتابع محاكمة أبرز رموز الشر السياسي المعاصر...تيتي وبيبي..الأول بتهم قد تطيح به الى مجهول بعيد والثاني الى ظلام طويل...صراحة مشهد ما كان ولا في الخيال بس يكمل!

تنويه خاص: إعلام حماس وكلمنجيتها مصابين بحالة تلبك عام...مش قادرين يرفضوا ومرعوبين من موافقتهم...يااه يا زمن!